المشهد العام لفلسطيني سوريا
خلال عام 2025

إعداد

قسم الدراسات والأبحاث

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

المشهد العام لفلسطيني سوريا

خلال عام 2025

إعداد

قسم الدراسات والأبحاث

فبراير / شباط - 2026

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

الفهرس

مقدمة 3
الوضع القانوني والحقوقي..... 4
السياسة الحكومية تجاه المؤسسات والمنظمات الفلسطينية 18
المرجعية الوطنية السياسية..... 24
النازحون واللاجئون..... 27
إعادة الإعمار والترميم 37
العودة للمخيمات..... 46
التعليم 52
الوضع الصحي والطبي..... 56
الأوضاع المعيشية والاقتصادية..... 60
الاستجابة الدولية والوطنية..... 63
الأوضاع الأمنية..... 67
انتشار المخدرات 71
الاعتقال والاختفاء القسري 73
الضحايا..... 80
التوصيات 83
الخاتمة..... 85

مقدمة

تستمر واحدة من أطول وأعقد أزمات اللجوء في المنطقة، حيث يدخل اللاجئون الفلسطينيون في سورية عامهم الرابع عشر من المعاناة المتواصلة، وسط تدهور معيشي وإنساني غير مسبوق.

وخلال عام 2025، واجه فلسطينيّو سورية واقعاً بالغ الهشاشة، تداخلت فيه آثار الدمار الواسع الذي لحق بالمخيمات والتجمعات، مع غياب الحلول الجذرية، وضعف الاستجابة الإنسانية، وتراجع الاهتمام الدولي بقضيتهم بوصفهم فئة لاجئة.

وبعد سقوط النظام البائد دخل الفلسطينيون في سورية مرحلة انتقالية حساسة عقب التغيرات السياسية الكبرى التي شهدتها البلاد في أواخر عام 2024، إذ بات ملفهم يجمع بين مستلزمات العدالة الانتقالية، والحفاظ على حقوقهم المدنية والتاريخية التي تضررت خلال سنوات الحرب الطويلة، وبين المخاوف من تهميشهم في المشهد السياسي والقانوني والدولي، ما ينعكس سلباً على أوضاعهم وقضاياهم المصيرية.

يرصد هذا التقرير أبرز التطورات التي شهدتها المخيمات الفلسطينية في سورية خلال عام 2025، مع التركيز على الأوضاع الأمنية، وتحديات العودة وإعادة الإعمار، والانتهاكات الحقوقية، والاستجابة الوطنية والدولية، ويوثق التقرير إحصائيات مجموعة العمل للضحايا والمعتقلين الفلسطينيين خلال عام 2025.

يستند التقرير الذي يأتي ضمن تقارير حقوقية وإنسانية واستقصائية لمجموعة العمل، إلى توثيق ميداني يومي بهدف تسليط الضوء على واقع مغيّب، والمطالبة بتحمّل المسؤوليات القانونية والإنسانية تجاه هذه الفئة المنكوبة، وفي نهاية التقرير يقدّم توصيات مهمة وتطلعات قد تكفكف جراح فلسطيني سورية.

الوضع القانوني والحقوقي

1- سـورية

دخل الفلسطينيون في سورية مرحلة انتقالية حساسة عقب سقوط النظام السوري عام 2024، إذ بات ملفهم يجمع بين مستلزمات العدالة الانتقالية، والحفاظ على حقوقهم المدنية والتاريخية التي تضررت خلال سنوات الحرب في سورية، وبين المخاوف من تهميشهم في المشهد السياسي والقانوني الجديد.

ورغم بدء الحكومة الانتقالية بإصلاحات قانونية، إلا أنّ العديد من القرارات القديمة الصادرة عن النظام السابق لا تزال تقيد حقوقهم الأساسية، ما جعل عامي 2024–2025 مرحلة خليطة بين خطوات إصلاح مهمة، وثغرات وإشكالات تتطلب معالجة.

أولاً: العدالة الانتقالية

صدر المرسوم (19) لعام 2025 لتأسيس **الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية**، وتعنى بكشف الحقيقة، ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات، وجبر الضرر، ومنع التكرار، كما تأسست **اللجنة الوطنية للمفقودين** بموجب المرسوم ذاته، بهدف البحث عن المفقودين وتوثيق الاختفاء القسري.

كما شكّلت الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين لجنة خاصة بملف المفقودين بالتنسيق مع اللجنة الوطنية، واعتُبر إشراك مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية اعترافاً رسمياً بعملها الحقوقي.

ثانياً: قرارات وإجراءات تتعلق مباشرة بالفلسطينيين

- إيقاف اقتطاع 3% من رواتب الموظفين الفلسطينيين لصالح جيش التحرير الفلسطيني
- أعلنت الحكومة اعتبار الفلسطينيين في شمال سورية فلسطينيين رسميًا وليسوا "أجانب"، مع إدراجهم في نظام الدولة الموحد، ما أعاد لهم الحقوق المدنية التي كانوا محرومين منها.
- إعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين
- تشكلت لجنة لدراسة شمول عبارة "ومن في حكمهم" لبحث إدراج الفلسطينيين في جميع القوانين والمراسيم، بما يضمن عدم إسقاط حقوقهم القانونية.
- أُنشئت لجنة قانونية فلسطينية لتحديث القوانين لتعديل التشريعات المتعلقة بالفلسطينيين ومعالجة ملف المفقودين، ورفع مقترحات تعديل القوانين إلى مجلس الشعب والرئاسة.
- صدر تعميم يدعو فيه جميع الفلسطينيين المقيمين في سورية وغير المسجلين في قيودها إلى المبادرة بالتسجيل في سجلات وقيود الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب.
- شكّل الرئيس السوري أحمد الشرع لجنة لـ "مراقبة أنشطة الفصائل الفلسطينية"، وفقاً لوثيقة اطلعت عليها مجموعة العمل عن ردّ الحكومة السورية على المطالب الأمريكية الثمانية.

ثالثاً: قرارات عامة شملت الفلسطينيين (السوري ومن في حكمه)

أكّدت الحكومة الانتقالية على تطبيق القانون 260 لعام 1956 في عدد كبير من القرارات الصادرة خلال العام 2025، وشملت قطاعات واسعة في العمل، والتعليم، والخدمة المدنية، وغيرها.

رابعاً: إشكالات وتغييرات قانونية أربكت الفلسطينيين

- صدرت في تموز/يوليو 2025 العديد من وثائق الفلسطينيين في سورية، وفيها تغييرات جوهرية، تسجل الفلسطينيين كأجانب، وحذف تاريخ اللجوء، تغيير بيانات الموطن الأصلي، لكن أعلنت الحكومة السورية عن خلل تقني في برنامج "أمانة سوريا الواحدة"، ثم أعادت تصحيح السجلات.
- واجه الطلاب مشكلات بسبب تصنيفهم "عرب أجانب" في النظام الإلكتروني، ما أدى لرفض تسجيلهم أو فرض رسوم عالية، تم حل الإشكال بالسماح بالتسجيل الورقي ومعالجة الأخطاء.
- واجه فلسطينيو غزة المقيمين في سوريا، ولا سيما من يحملون فقط جواز سفر صادر عن السلطة الفلسطينية، إشكاليات قانونية عند التقدم بطلبات تجنيس أو تسوية أوضاعهم، رغم وجود تعاميم سابقة صادرة عن الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب تتيح لفئات محددة التقدم بطلبات تجنيس فلسطيني سوري، وأبرز تلك الشكاوى التي وثقتها مجموعة العمل:

1- لاجئ راجع السفارة الفلسطينية للاستفسار عن مصير جواز سفر السلطة في حال استكمال معاملة التجنيس، إلا أن السفارة أفادته بعدم قدرتها على اتخاذ أي إجراء، وأكدت أن الأمر يتطلب مخاطبة رسمية من الهيئة التي دعت اللاجئين الفلسطينيين إلى التسجيل ضمن قيودها في وقت سابق.

2- بعض المتقدمين فوجئوا باشتراط تسليم جواز سفر السلطة الفلسطينية كشرط للحصول على (براءة ذمة) من جهات رسمية، وهو ما اعتبره اللاجئون إجراءً قديماً يعود إلى فترة النظام السابق.

3- تتفاقم هذه الإشكاليات بالنسبة للعائلات التي يدرس أبناؤها خارج سوريا، حيث إن تسليم جواز السفر قد يحرم أبناءهم من القدرة على دخول الأردن ومتابعة دراستهم الجامعية، رغم أنهم حصلوا على قرارات رسمية بالموافقة على تسوية أوضاعهم.

4- انعكست التعقيدات القانونية مباشرة على حقهم في التعليم، حيث رفضت جامعات تسجيلهم لعدم امتلاكهم وثائق إقامة مستقرة، رغم استيفائهم الشروط الأكاديمية.

5- طالب فلسطينيو 1967 في سوريا بتوضيح رسمي للإجراءات المعمول بها حالياً، وضمان عدم المساس بحقوقهم المكتسبة، ولا سيما حقهم في التنقل والتعليم، مؤكدين أن معاناتهم "قديمة ومستمرة"، وأن واقعهم القانوني لم يشهد تحسناً ملموساً حتى اليوم.

خامساً: قرارات ما تزال مخالِفة للقانون 260

قرار وزارة العدل رقم 159(2025) وهو إعلان مسابقة للمعهد العالي للقضاء اشترط الجنسية السورية فقط، دون عبارة "ومن في حكمهم"، ما يخالف القانون رقم 260 ويحرم الفلسطينيين من الترشح.

سادساً: قرارات من عهد النظام ما تزال تقيّد الفلسطينيين

- قرار حل اللجنة المحلية لمخيم اليرموك(2018)
- قرار مجلس الوزراء 52(2019) حرم الفلسطينيين من إنشاء شركات الدفع الإلكتروني.
- قرار 1011(2022) عامل الفلسطينيين كأجانب في تملك العقارات، وفرض شروطاً معقدة (عقار واحد، 140 م² على الأقل، موافقة الداخلية...).
- استبعاد فاقدي الأوراق الثبوتية من الدعم الحكومي
- طلاب الدراسات العليا بعد 1956 ما يزالون يدفعون رسوم العرب والأجانب.

2- لبنان

- واجه أكثر من 23 ألف لاجئ فلسطيني، هُجِّروا من سورية إلى لبنان، أزمة وجودية وإنسانية وقانونية خانقة بعد أن أصبحوا مشردين مرتين، الخطر الأكبر الذي هددهم هو نزع صفتهم القانونية وتحويلهم تدريجيًا إلى "مخالفين" معرضين للترحيل القسري، مما سلبهم أبسط حقوقهم الإنسانية والمدنية، بما في ذلك الحق في العمل والتنقل والتعليم، حيث واصلت مديرية الأمن العام اللبناني العمل بقرارها القاضي بوقف منح فلسطيني سورية الإقامات.
- حُرم أكثر من ألف طالب من فلسطيني سورية من الترشح للامتحانات العامة في القسم المهني، بسبب عدم حصولهم على موافقات رسمية جراء غياب تصاريح الإقامة، وهو ما يُعد شرطاً أساسياً للمشاركة في الامتحانات بحسب الجهات الرسمية، كما حُرم عشرات الطلبة من مواصلة تعليمهم العالي في الجامعات اللبنانية، سواء الخاصة أو العامة، حيث ترفض تسجيل الطلاب الذين لا يملكون إقامة قانونية سارية، حتى لو كانوا من الأوائل.
- أعلنت المديرية العامة للأمن العام اللبناني في تموز/يوليو عن بدء تطبيق إجراءات تسهيل مغادرة اللاجئين السوريين والفلسطينيين في سوريا، ممن دخلوا الأراضي اللبنانية بطرق شرعية أو غير شرعية، وذلك اعتباراً من الأول من تموز/يوليو وحتى نهاية أيلول/سبتمبر 2025.
- أيلول/سبتمبر أعلنت وكالة الأونروا أنّ وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية وافقت على إصدار شهادات النجاح لجميع الطلاب غير اللبنانيين الذين اجتازوا الامتحانات الرسمية لعام 2025، بما في ذلك لاجئو فلسطين القادمون من سوريا، حتى في حال عدم امتلاكهم إقامات قانونية سارية المفعول.

- أيلول/سبتمبر أعلنت السفارة السورية في بيروت عن موافقة وزارة الخارجية اللبنانية على تصديق الوثائق الدراسية للطلاب السوريين، ومن في حكمهم، الفلسطينيين السوريين، يأتي هذا القرار ليسهل بشكل كبير الإجراءات البيروقراطية التي يواجهها الطلاب في لبنان.
- كانون أول/ديسمبر 2025 أعلن الأمن العام اللبناني تمديد العمل بالتسهيلات الممنوحة للرعايا السوريين وفلسطيني سوريا، والتي تتيح لهم مغادرة الأراضي اللبنانية عبر الحدود البرية دون دفع رسوم مغادرة، ودون ترتّب أي بلاغات منع دخول بحقهم، ووفق بيان الأمن العام، ستبقى سارية المفعول حتى تاريخ 31 آذار/مارس 2026، وذلك في إطار تنظيم حركة العبور عبر المعابر الحدودية، وتسهيل إجراءات المغادرة الطوعية للفئات المشمولة بالقرار.

3- الأردن

واصلت السلطات الأردنية منع فلسطيني سورية من الدخول إلى البلاد، إلا في حالات استثنائية كالمرور إلى السعودية لأداء العمرة، أما من دخلها سابقاً خلال الثورة السورية لم يشتكوا من معاملة سيئة من السلطات ولم يصل لمجموعة العمل شكاوى متعلقة بتقييد حركتهم أو التضييق عليهم.

واجه اللاجئون فلسطينيون في الأردن أزمة متفاقمة بسبب التأخير في إصدار جوازات السفر الصادرة عن السلطة الفلسطينية، من خلال سفارة فلسطين في عمّان، واشتكى اللاجئون من تأخير يصل إلى عدة أشهر، بسبب اقتصار عملية نقل الطلبات على مندوب واحد يُرسل كل شهرين إلى رام الله، ما يتسبب بتراكم الطلبات وتأخر إصدار الجوازات.

4- مصـر

- استمرت السلطات المصرية تعامل فلسطيني سورية كوافدين أجانب وليس كلاجئين، وواجهوا معاناة حقيقية على الأصعدة كافة القانونية منها والتعليمية والمعيشية، وعانوا تمييزاً حكومياً واضحاً بينهم وبين اللاجئين السوريين وغيرهم من اللاجئين في مصر.

- اشتكى اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في مصر من قيود مشددة وإجراءات معقدة تتعلق باستخراج "ورقة المرور" المخصصة لحالات فقدان أو انتهاء جواز السفر، ما يعرّضهم لمخاطر قانونية وغرامات مالية كبيرة، رغم أوضاعهم الإنسانية الصعبة.

وتفيد شهادات متطابقة من داخل الجالية الفلسطينية بأن السلطات المصرية تفرض غرامات مالية مرتفعة على الفلسطينيين عند محاولة مغادرة البلاد، حتى في حال امتلاكهم وثائق سورية أو أوراق مرور رسمية صادرة عن السفارة.

وتُظهر شهادات عدد من اللاجئين الفلسطينيين أن ورقة المرور لا تتضمن تحديد الجنسية، لكن عند فحصها ضمن النظام الأمني، في حال تبيّن أن حاملها فلسطيني الأصل، يتم توقيفه ومطالبته بدفع غرامات مالية، دون أي إعفاءات أو مراعاة لوضعه كلاجئ.

وأشار بعض اللاجئين إلى وجود تفاوت في المعاملة بين الفلسطينيين والسوريين، حيث يُسمح للأخيرين غالباً بالسفر دون دفع غرامات، في حين يُجبر الفلسطيني على الدفع نقداً أو عبر التحويل البنكي، وبمبالغ تصل إلى مئات الدولارات، تختلف حسب وسيلة السفر (براً أو جواً).

5- السعودية

واصلت عدم اعترافها بوثيقة سفر اللاجئين الفلسطينيين السورية، ومنعت في النصف الأول من العام 2025 فلسطيني سورية من السفر لأداء مناسك العمرة والحج، بيد أنها سمحت لأعداد منهم لأداء العمرة بضمان منظمي الحملات.

وفي أواخر العام 2025 أعلنت المملكة العربية السعودية موافقتها بمنح الفلسطينيين السوريين حق أداء مناسك الحج ابتداءً من موسم حج العام القادم 2026، وذلك بعد انقطاعٍ دام أكثر من ست سنوات، وتكليلاً لجهود كبيرة بذلتها وزارة الأوقاف السورية.

6- تركيا

واجه فلسطينيو سورية مشاكل على صعيد العمل والتنقل وتسجيل الاطفال في المدارس، في ظل تطبيق قانون العمل والإقامة في مدينة اسطنبول، حيث العدد الأكبر والشريحة الأضعف من الفلسطينيين المقيمين في تركيا، وهؤلاء إما لا يحملون "كيملك"، أو أنهم حصلوا عليها من ولاية أخرى. وجد اللاجئون الفلسطينيون تسهيلات عام 2025 بعد فتح السلطات التركية باب التقديم للإقامة الإنسانية، وبدأ العديد من اللاجئين يتقدمون للحصول عليها.

- كما يجد الكثير من اللاجئين الفلسطينيين ممن وُلد أطفالهم في تركيا، صعوبات كبيرة في إصدار شهادات ميلاد أو تسجيلهم في دوائر النفوس، بسبب غياب الإقامة أو الوثائق الرسمية، وهو ما يترتب عليه حرمان الأطفال من الحقوق القانونية والخدمات الأساسية.
- اشتكى عدد من اللاجئين الفلسطينيين-السوريين من قرارات السلطات التركية التي تمنعهم من دخول الأراضي السورية عبر المعابر الحدودية، رغم تقديمهم وثائق تثبت إقامتهم الطويلة في سوريا كلاجئين فلسطينيين منذ عقود.

- رصدت مجموعة العمل خلال العام 2025 اعتقال عدد من فلسطيني سورية بسبب عدم الحصول على الإقامة "كملك"، إضافة إلى رصد احتجاز لاجئ على المعبر الحدودي بين تركيا وسورية.
- قالت مصادر لمجموعة العمل إن حملة الجنسية التركية من أصول فلسطينية أو جنسيات أخرى، يسمح لهم الدخول إلى سوريا فقط عبر المطارات.
- منتصف العام 2025 وقّعت الحكومة التركية مع وكالة (الأونروا) اتفاقية رسمية لاستضافة مكتب تمثيلي للوكالة في العاصمة أنقرة، في خطوة وُصفت بأنها نقلة نوعية في مسار الشراكة بين الجانبين.
- أفادت مصادر إعلامية تركية أواخر العام 2025 بأن السلطات تعتزم إيقاف استفادة الأجانب المشمولين بالحماية المؤقتة، ومن بينهم المئات من فلسطيني سوريا، من الرعاية الصحية المجانية اعتباراً من بداية عام 2026، وذلك ضمن تعديلات يجري العمل عليها في نظام الضمان الصحي، وسيُطلب من المشمولين بالحماية المؤقتة دفع مساهمة مالية لقاء الخدمات الصحية، أسوة بالمؤمّنين ضمن نظام الضمان الصحي التركي.

7- أوروبا

واصلت الدول الأوروبية تصنيف جنسية فلسطيني سورية بـ "بلا وطن" وهو إجراء مخالف للقانون الدولي الإنساني، لأن الفلسطيني ليس مجهول الهوية لكن له أبعاد سياسية.

أولاً: ملف الهجرة

- شدّدت العديد من دول اللجوء الأوروبية كالسويد وألمانيا وهولندا من إجراءاتها المتعلقة باللاجئين، وأوقفت دراسة ملفات اللاجئين القادمين من سورية ومن بينهم الفلسطينيين.
- **ألمانيا:** مع الاستقرار النسبي في سورية أعادت ألمانيا فتح دراسة ملفات اللاجئين، وعلى إثرها تلقى العديد من اللاجئين من بينهم فلسطينيون من سورية قرارات برفض طلبات لجوئهم.
- **هولندا:** بدأت منذ حزيران/يونيو 2025 برفض غالبية طلبات اللجوء المقدّمة من السوريين، بُغية تفعيل سياسة أشد تشدّداً تجاههم، وأوردت بعض التقارير غير الرسمية أن نحو 85 % من طلبات اللجوء تُرفض أو تُعلَّق، مقارنة بنسبة كبيرة من القَبُول التي سادت العام السابق.
- **السويد:** واجه فلسطينيو سورية صعوبات في الحصول على الإقامة الدائمة ومنحهم إقامات مؤقتة حيث باتت تشكل عائقاً أمام تحقيق طموحاتهم وسبباً في عدم شعورهم بالاستقرار.
- شهدت العديد من الدول أوروبية تشديداً في ملف لمّ شمل عائلات اللاجئين كألمانيا وهولندا والسويد، ووضعت شروطاً وقيوداً على لمّ شمل العائلات، وذلك لتقليل أعداد اللاجئين.
- أصدر **الاتحاد الأوروبي**، في كانون أول/ديسمبر 2025، توجيهات جديدة بشأن التعامل مع طلبات اللجوء المُقدّمة من المواطنين السوريين، وأوصت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA)بأن يُمنح فلسطينيو سوريا الذين لم يعُد بإمكانهم الحصول على حماية أو مساعدة وكالة الأونروا، داعية إلى منحهم صفة لاجئ تلقائياً أسوة بالفئات الأكثر عرضة للخطر في البلاد.

ثانياً: ملف الجنسية

- شدّدت العديد من الدول الأوروبية من شروط منح الجنسية كهولندا والسويد، وفي المقابل سهلت ألمانيا منح الجنسية للاجئين بعد استيفاء شروطها، في حين واصلت عدد من الولايات الألمانية بوضع شرط الاعتراف بـ "إسرائيل" للحصول على الجنسية، كما هناك مطالبات في دول أوروبية أخرى بتطبيق القرار.
- حرمت دائرة الهجرة السويدية فلسطينيين من سورية ولبنان من الجنسية السويدية، بسبب انتمائهم وعملهم سابقاً في فصائل فلسطينية في سورية ولبنان، على الرغم من استيفاء شروط الجنسية كالعمل بعقد دائم، والحصول على الإقامة الدائمة في السويد.

ثالثاً: الملف الحقوقي والقانوني

- أعلنت وزارة الداخلية الألمانية عن توجه جديد يقضي بعدم السماح للاجئين السوريين بالسفر إلى بلدهم، حتى ولو لفترات قصيرة، وشددت الوزارة على أن القيام برحلة إلى البلد الأصلي يُعتبر مؤشرًا على زوال الخطر، وبالتالي يُمكن أن يؤدي إلى سحب وضع الحماية، إلا في بعض الحالات الإنسانية الاستثنائية مثل وجود مرض خطير لدى أحد أفراد الأسرة..
- منعت السلطات الألمانية لاجئاً فلسطينياً سورياً (أ.ف) من العودة إلى أراضيها، على الرغم من امتلاكه إقامة قانونية سارية، عقب زيارته القصيرة إلى سوريا عبر مطار بيروت، حيث مُنع من الصعود على متن طائرة تابعة لشركة «ميدل إيست» في مطار بيروت، بعدما أُبلغ بأن السلطات الألمانية لا تعترف بوثائق السفر الخاصة باللاجئين الفلسطينيين.
- للعام الثالث على التوالي مارست الشرطة الألمانية انتهاكات جسيمة ضد المتظاهرين الفلسطينيين السلميين في برلين وعدد من المدن الألمانية، المطالبين بوقف حملات الإبادة الجماعية التي مارسها الاحتلال الاسرائيلي في غزة وعموم فلسطين.

- وثّقت المجموعة العديد من حالات العنف المفرط التي تعرض لها متظاهرون من بينهم فلسطينيون من سورية على أيدي الشرطة، بما في ذلك الضرب والتقييد والسحل في الشوارع، مما أدى إلى إصابات جسدية وكسور وفقدان للوعي.
- هاجرت العشرات من العائلات الفلسطينية والسورية هجرة عكسية من السويد، بداعي الخوف من نزع السلطات السويدية أطفالهم، بعدما سُجلت عشرات الحالات خلال السنوات السابقة والتي أثارت الذعر في المجتمعات العربية ومن أصول مهاجرة.

رابعاً: محاكم بتهم جرائم حرب

1- ألمانيا

انطلقت يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، محاكمة خمسة متهمين أمام المحكمة الإقليمية العليا في مدينة كوبلنتس، أربعة منهم من فلسطيني سورية والخامس سوري، بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، ارتُكبت وقائعها في مخيم اليرموك بدمشق خلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و2014، واتهم الخمسة — جهاد .أ، محمود .أ، مظهر .ج، سمير .س، وائل .س - بارتكاب جرائم قتل والشروع في القتل والتعذيب والحرمان غير القانوني من الحرية، جريمة حرب تتمثل في استخدام الحصار وتجويع المدنيين كسلاح.

وأشارت التحقيقات إلى انتماء أربعة منهم إلى "حركة فلسطين الحرة "الممولة من ياسر قشلق، بينما اتهم أحدهم بالعمل ضمن الفرع 235 (فرع فلسطين) التابع لشعبة المخابرات العسكرية.

2- السويد

- انعقدت المحكمة السويدية في ستوكهولم يوم 20تشرين الأول/أكتوبر 2025 الجلسة الافتتاحية لمحاكمة المتهم م. س الملقب بـــ "أبو حديد"، المتهم بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات جسيمة في مخيم اليرموك.
- أعلنت السلطات السويدية أنها تسعى لمحاكمة أسامة كريّم، السويدي من أصل فلسطيني سوري، بتهمة المشاركة في إحراق الطيار الأردني معاذ الكساسبة عام 2015.

3- هولندا

في لاهاي، أصدرت محكمة الاستئناف الهولندية حكمًا نهائيًا بتشديد عقوبة السجن بحق مصطفى الداوودي، العضو السابق في ميليشيا لواء القدس، من 12 إلى 13 عامًا، بعد إدانته بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

الخلاصة العامة

تُظهر التطورات خلال عامي 2024–2025 أن حياة فلسطيني سورية ما تزال معلّقة بين التحولات الكبرى داخل سورية والأزمات الحادة في دول اللجوء، وأنهم يقفون اليوم أمام واقع مركّب:

تحسّن ملموس داخل سورية الجديدة، مقابل تدهور حاد في أوضاع اللاجئين خارجها.

ففي الداخل السوري، نجحت المرحلة الانتقالية بإطلاق مسار قانوني جديد يعيد الاعتبار للفلسطينيين، لكن التحديات ما زالت كبيرة، خصوصاً بوجود إرث تشريعات النظام السابق ووجود ثغرات مؤسساتية.

أما في دول الجوار، فما يزال الفلسطينيون السوريون يواجهون تمييزاً قانونياً صريحاً وحرماناً من الحقوق الأساسية، بينما تشهد أوروبا توجهاً نحو التشدد في ملفات اللجوء والتجنس، رغم بعض القرارات الإيجابية المتعلقة بفلسطيني سورية تحديداً.

ويتطلب الوضع مقاربة شاملة تربط بين الإصلاح القانوني في الداخل، وتوسيع الحماية القانونية في دول اللجوء، وتفعيل دور المؤسسات الفلسطينية والدولية، وإعادة الاعتبار لوضع الفلسطيني كلاجئ يتمتع بحقوق مضمونة، وليس كعامل أجنبي أو مخالف لقوانين الإقامة.

إن المرحلة القادمة تحمل فرصاً حقيقية لتصحيح مسار امتد لأكثر من عقد، لكنها في الوقت ذاته تنطوي على أخطار تُهدّد الحقوق القانونية والاجتماعية لآلاف الفلسطينيين من سورية، وتتطلب عملاً مكثفاً من الحكومة الانتقالية وحكومات دول اللجوء والنزوح، واللجان القانونية، ومؤسسات المجتمع المدني، والهيئات الدولية، لوضع الفلسطينيين على مسار حماية قانونية مستقرة وعادلة داخل سورية وخارجها.

وفي ميدان العدالة الانتقالية ما بين كوبلنتس في ألمانيا، وستوكهولم، ولاهاي، تتشكل ملامح **عدالة متأخرة لكنها ممكنة**، تعيد الاعتبار للضحايا، وتثبت أن الجرائم - مهما طال الزمن - **لا تسقط بالتقادم**.

السياسة الحكومية تجاه المؤسسات والمنظمات الفلسطينية

أكّد الرئيس السوري أحمد الشرع، في أكثر من مناسبة، التزام الدولة السورية الجديدة بـ الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وبعد سقوط النظام السوري عام 2024، اتجهت الإدارة السورية الجديدة نحو إعادة تعريف العلاقة مع الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) على أسس جديدة تختلف عن عقود من سياسة "الاحتضان السياسي والعسكري".

يمكن تلخيص المشهد العام في 2025 في النقاط التالية:

أولاً: منظمة التحرير والسفارة الفلسطينية

شهد العام 2025 تطوراً لافتاً في العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة السورية، حيث دخلت مرحلة جديدة وغير مسبوقة بعد سقوط نظام بشار الأسد، منهيةً قطيعة امتدت لسنوات طويلة، كانت فيها المنظمة عمليًا خارج المشهد السوري.

1- استئناف العلاقات الرسمية

- في يناير/كانون الثاني 2025، زار وفد فلسطيني رسمي برئاسة رئيس الوزراء الفلسطيني محمد مصطفى العاصمة دمشق، حيث التقى الرئيس السوري أحمد الشرع في قصر الشعب، وأكد مصطفى خلالها: دعم فلسطين لسوريا ووحدة أراضيها، احترام السيادة السورية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، التمسك بمنظمة التحرير ممثلاً شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني

- في أبريل/نيسان 2025، جرى تطور أكثر أهمية مع الزيارة الأولى للرئيس محمود عباس إلى دمشق منذ عام 2009، حيث عقد محادثات مع الرئيس السوري أحمد الشرع وتركزت المحادثات، على نقاط عديدة أبرزها:
  - إعادة بناء العلاقات السورية - الفلسطينية
  - تسهيل أوضاع الفلسطينيين الإدارية والقانونية في سوريا
  - تثبيت مرجعية منظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني وأملاك المنظمة.

مع عودة العلاقات الرسمية، استعادت السفارة الفلسطينية في دمشق دورها بوصفها الممثل السياسي والدبلوماسي لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وواصلت عملها بصورة طبيعية.

ثانياً: الفصائل الفلسطينية

1- تعهدات دولية

في نيسان/أبريل 2025 كشفت وثيقة اطلعت عليها مجموعة العمل عن ردّ الحكومة السورية على المطالب الأمريكية الثمانية، حيث أبرزت تشكيل لجنة خاصة لمراقبة أنشطة الفصائل الفلسطينية المسلحة في سوريا، مع تأكيدها عدم السماح لأي جماعات خارجة عن سيطرة الدولة بالعمل أو استخدام الأراضي السورية لتهديد "إسرائيل".

وجاء في الرسالة السورية، التي تم تسليمها إلى الجانب الأمريكي في 14 أبريل/نيسان، أن الرئيس السوري أحمد الشرع شكل لجنة لـ "مراقبة أنشطة الفصائل الفلسطينية"، مع تأكيده على أنه "لن تسمح للفصائل المسلحة غير الخاضعة لسيطرة الدولة بالعمل".

2- رسائل طمأنة

قالت مصادر فلسطينية لموقع النشرة[1]، إن الفصائل الفلسطينية تلقت رسائل طمأنة من "إدارة العمليات العسكرية" بعد سقوط النظام، تضمنت: عدم التعرض للفصائل أو قياداتها، تحييد الشعب الفلسطيني والمخيمات عن الصراع. وجاء ذلك عقب وساطات قادتها حركة حماس بالتنسيق مع الجانب التركي وهيئة تحرير الشام، وتدخل مباشر من القيادي خالد مشعل لمعالجة إشكالات تتعلق بفصائل أبرزها الجبهة الشعبية – القيادة العامة، منظمة الصاعقة وتم التوافق على:

- توقيف ومحاسبة المتورطين في القتال إلى جانب النظام السابق
- عدم التعرض للأمين العام طلال ناجي أو لمسؤول "الصاعقة "محمد قيس

3- مغادرة القيادات

قالت مصادر صحفية[2] أن معظم قادة الفصائل الفلسطينية التي تلقت دعماً من طهران غادروا دمشق الى دول عدة بينها لبنان، بعد "تضييق" من السلطات ومصادرة ممتلكاتهم، إلا أن مصادر فلسطينية نفت ذلك.

4- اعتقال واحتجاز

- اعتقل الأمن العام السوري خلال العام 2025 وفقاً لمصادر ميدانية، العشرات من الكوادر الفلسطينية المنتمية للفصائل الفلسطينية التي كانت موالية للنظام السوري البائد، من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة والصاعقة وغيرها، والعديد منهم أطلق سراحه لاحقاً.

---

[1] ماهو مصير الميليشيات من "الفصائل الفلسطينية" في سوريا عقب سقوط نظام الأسد ؟، **شبكة شام الإخبارية**، تاريخ النشر (15 يناير/ كانون الثاني 2025)، تاريخ الدخول: 10 ديسمبر/ كانون الأول 2025): **https://2u.pw/b8wTLE**

[2] مصادر: قادة فصائل فلسطينية غادروا دمشق بعد التضييق عليهم، **موقع القدس العربي**، تاريخ النشر (23 مايو/ أيار 2025)، تاريخ الدخول: 09 ديسمبر/ كانون الأول 2025): **https://2u.pw/ZPLxU**

- في شهر أيار/مايو اعتقلت السلطات السورية طلال ناجي، الأمين العام لـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، لكن أطلق سراحه لاحقاً.
- في نيسان/أبريل اعتقل خالد خالد، المسؤول العام لحركة الجهاد الإسلامي في سوريا، وأبو علي ياسر (مسؤول اللجنة التنظيمية للساحة السورية)، وأطلق سراحهما بعد أشهر من الاعتقال.

5- تسليم المقرات والسلاح

باشرت الإدارة العسكرية الجديدة بوضع يدها على مقار الصاعقة وفتح – الانتفاضة والقيادة العامة في دمشق، ومعسكرات الجبهة الشعبية – القيادة العامة، كما جرى تسليم المعسكرات والأنفاق التابعة للقيادة العامة على الحدود السورية اللبنانية إلى الجيش اللبناني، وحلّ أو تفكيك مجموعات حملت أسماء فلسطينية نشأت خلال الأزمة، مثل لواء القدس، حركة فلسطين حرة، حركة فلسطين الديمقراطية، وغادر معظم قادتها إلى لبنان، بينما سعى آخرون لتسوية أوضاعهم، مع مصادرة الأسلحة الثقيلة والاكتفاء بالسماح بحمل أسلحة فردية خفيفة داخل مكاتب المخيمات فقط.

6- جيش التحرير الفلسطيني

كان جيش التحرير الفلسطيني جزءًا من بنية الجيش السوري السابق التابع للنظام البائد، ويضم ثلاثة ألوية من الفلسطينيين المجندين إجباريًا، ومع القرارات الجديدة القاضية بإلغاء التجنيد الإجباري في سورية، شمل القرار الفلسطينيين أيضًا.

ثالثاً: الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب

أعادت السلطات السورية الاعتبار للهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب وكافة مديرياتها وأفرعها بعد أن كانت تحت إشراف أجهزة أمن النظام البائد بلا كيانات إدارية مستقلة، وأصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سوريا قرار رقم /٣٣٦٣/ بتاريخ ١٠/٨/٢٠٢٥، يقضي بتشكيل مجلس إدارة للهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين، لتعزيز العمل المؤسسي وتطوير آليات متابعة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين العرب، وخلال العام 2025 شكّلت الهيئة العامة 11 لجنة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سوريا، ولأول مرة تشكل لجنة من الهيئة في مدينة إدلب لمتابعة أوضاع النازحين الفلسطينيين فيها وفي مناطق نزوحهم في الشمال.

رابعاً: المؤسسات الشعبية الفلسطينية

توسع نشاط الجمعيات والمؤسسات الفلسطينية، داخل سورية والمخيمات، أبرزها: الجمعية الخيرية الفلسطينية، جمعية القدس الخيرية، مؤسسة جفرا، رابطة فلسطين الطلابية، رابطة الشبيبة الفتحاوية، الهلال الأحمر الفلسطيني، مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، كما دخلت بعد سقوط النظام هيئة فلسطين التنموية من الشمال السوري وبدأت عملها داخل المخيمات الفلسطينية، مواصلة تقديم الخدمات الاجتماعية والإغاثية.

الخلاصة

عكست سياسة الدولة السورية الجديدة تجاه المؤسسات والمنظمات الفلسطينية في العام 2025 تحوّلًا من نهج الاحتضان العسكري والأمني إلى مقاربة تقوم على دعم الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني مع ضبط العمل الفصائلي ضمن إطار الدولة. فقد أُعيد الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية والسفارة الفلسطينية والتي بدأت ترسخ نفسها في سورية كمرجعية سياسية للشعب الفلسطيني، فيما جرى تحييد المخيمات وضبط الفصائل المسلحة، ومصادرة السلاح غير الشرعي، وإنهاء الأطر العسكرية المرتبطة بالنظام البائد، وبالتوازي، اتجهت الحكومة إلى العمل على تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وتعزيز العمل المؤسسي والاجتماعي، بما يعكس توجّهًا نحو شراكة سياسية-إنسانية مستقرة، لا توظيفًا أمنيًا أو عسكريًا للقضية الفلسطينية.

المرجعية الوطنية والسياسية

أولاً: المرجعية الفلسطينية الرسمية

منذ عام 1965 اعترفت سورية رسميًا بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، إلا أن هذا الاعتراف ظل خاضعًا لقيود سياسية وأمنية فرضها النظام السوري البائد، ما حدّ من استقلالية القرار الفلسطيني داخل سورية.

اليوم، تتجسد المرجعية الرسمية نظريًا عبر:

1- **منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)** :بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ويُفترض أن تضطلع بدور سياسي ووطني شامل، لا سيما عبر دائرة شؤون اللاجئين المعنية بملف اللاجئين وحق العودة على المستوى الدولي، غير أن حضور المنظمة داخل المخيمات السورية ظل ضعيفًا ومحدود الأثر، وسط حالة رفض واسعة لمنظمة التحرير كرد فعل على تغافلها عن معاناة فلسطيني سورية طوال سنوات الحرب في سورية.

2- **السفارة الفلسطينية في دمشق** :تؤدي دورًا دبلوماسيًا وتمثيليًا للسلطة الفلسطينية أمام الدولة السورية، إضافة إلى دور مساعد في تسهيل بعض الشؤون الإجرائية واللوجستية بالتنسيق مع الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، دون أن تشكل مرجعية تمثيلية شعبية للاجئين.

ثانياً: الفصائل الفلسطينية ودورها المتآكل

لعبت الفصائل الفلسطينية تاريخيًا أدوارًا سياسية وعسكرية وأمنية وخدمية داخل المخيمات الفلسطينية في سورية، غير أن تورط عدد من هذه الفصائل في الحرب السورية، وارتهان بعضها لمحاور إقليمية، أدى إلى فقدانها شرعيتها الشعبية والأخلاقية.

بعد سقوط نظام الأسد أواخر عام 2024، عُقد اجتماع فلسطيني موسّع داخل السفارة الفلسطينية في دمشق في كانون الأول/ديسمبر 2024، ضم ممثلي 14 فصيلًا، وأُعلن عن تشكيل "**هيئة العمل الوطني الفلسطيني المشترك** "كإطار تنسيقي مؤقت للتواصل مع الدولة السورية الجديدة.إلا أن هذا الإطار تعثّر سريعًا بفعل:

- التفكك الداخلي للفصائل الموالية للنظام السابق،
- مغادرة قيادات بارزة البلاد.
- فقدان الثقة الشعبية بأي صيغة فصائلية غير منتخبة.

ثالثاً: الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب

تُعد الهيئة الجهة الرسمية السورية المعنية بشؤون اللاجئين الفلسطينيين، وقد أُعيد تفعيلها بعد سقوط النظام، مع تشكيل مجلس إدارة جديد وتوسيع حضورها في المخيمات، بما فيها مناطق لم تكن مشمولة سابقًا.

ورغم دورها المحوري في تنظيم الشؤون القانونية والإدارية، الإشراف على المشاريع الخدمية، فإنها ليست مرجعية سياسية،بل جهاز حكومي خدمي، ولا يمكن تحميلها مهام التمثيل الوطني.

رابعاً: التحدي. أزمة التمثيل

واجه فلسطينيو سورية عام 2025 فراغًا خطيرًا في المرجعية الوطنية والسياسية، فلا الفصائل التقليدية تمثلهم، ولا السفارة تقوم بدور تمثيلي شعبي، ولا المبادرات المحلية تمتلك تفويضًا جامعًا.

ويتفق باحثون وحقوقيون وإعلاميون فلسطينيون على أن:

- الشرعية لا تُكتسب بالبيانات أو الظهور الإعلامي
- التمثيل الحقيقي لا يكون وصائيًا ولا فصائليًا
- أي مرجعية قادمة يجب أن تنبثق من اختيار ديمقراطي حر داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية.

خلاصة

فلسطينيو سورية دخلوا عام 2026 أمام استحقاق تاريخي: إما ترك الفراغ التمثيلي مفتوحًا أمام الفوضى وإعادة تدوير القوى القديمة، أو الشروع في بناء مرجعية وطنية منتخبة، تعبّر عنهم كشركاء لا كتوابع، وتحفظ كرامتهم وحقوقهم في سوريا الجديدة، دون التفريط بحق العودة أو الارتهان لأي محور سياسي، إن إعادة بناء المرجعية الفلسطينية في سورية لم تعد ترفًا سياسيًا، بل ضرورة وطنية وأخلاقية، تفرضها تضحيات المخيمات، وذاكرة الشهداء، وحق الأجيال القادمة في صوتٍ صادقٍ وحر.

النازحون واللاجئون

تحول مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى نازحين داخليين ولاجئين في دول الجوار بعد دمار مخيماتهم الرئيسية (مثل اليرموك، درعا، حندرات، وعين التل)، هذا النزوح واللجوء المزدوج جرّد العائلات من شبكات أمانها الاجتماعي والاقتصادي، وجعلها تعيش في مراكز إيواء مؤقتة أو بيوت مستأجرة تلتهم إيجاراتها المرتفعة معظم دخلها الضئيل.

أولاً: نزوح بلا نهاية

تكشف وكالة الأونروا عن أرقام مقلقة تعكس استمرار الأزمة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيين في سوريا، مؤكدةً أن نحو 40% منهم ما زالوا في حالة نزوح مستمرة بعد سنوات طويلة من اندلاع الصراع، وأوضحت الوكالة في تقاريرها أن آلاف العائلات الفلسطينية فقدت منازلها ولا تزال تفتقر إلى ملاذ آمن، وتضيف الأونروا أن تبعات سنوات الصراع في سورية لا تزال تلقي بظلالها الثقيلة على حياة الفلسطينيين، وأن الأثر الإنساني المتراكم ما زال حاضراً في تفاصيل حياتهم اليومية.

في مخيم اليرموك أدّت الكارثة الإنسانية التي تعرّض لها أواخر عام 2012، نتيجة القصف الجوي المكثف والنزاع المسلح الذي طال المخيم ومحيطه، إلى واحدة من أكبر موجات النزوح القسري في تاريخ اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وتشير التقديرات إلى نزوح نحو 80% من سكان المخيم، ما يقارب مائتي ألف لاجئ فلسطيني، إلى مناطق متعددة داخل مدينة دمشق وخارجها، في انتهاك واضح للحق في السكن الآمن والحماية من التهجير القسري.

وقد توزّع النازحون من مخيم اليرموك بشكل رئيسي في بلدات قدسيا، وضاحية قدسيا، والهامة شمال غرب دمشق، حيث شكّلوا أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين خارج المخيمات الرسمية في سوريا، وتشير المعطيات إلى أن نحو 60 ألف لاجئ استقروا في قدسيا، و45 ألفًا في ضاحية قدسيا، وحوالي 6 آلاف في الهامة، في ظل ظروف معيشية قاسية اتسمت بارتفاع معدلات الفقر، وتراجع فرص العمل، وضعف الخدمات الأساسية، إلى جانب تحديات أمنية واجتماعية كبيرة.

نازحو الشمال السوري.. معاناة مضاعفة

في الشمال السوري، تشير إحصائيات غير رسمية، صدرت قبل سقوط النظام السوري السابق، إلى وجود نحو 1488 عائلة فلسطينيًا في شمال سوريا، إلا أن هذه الأرقام شهدت تراجعًا نسبيًا خلال السنوات الأخيرة مع عودة عشرات العائلات إلى مخيماتها الأصلية، ولا سيما مخيم اليرموك، رغم استمرار غياب شروط العودة الآمنة والكريمة.

في الشمال السوري، واجه اللاجئون الفلسطينيون النازحون أوضاعًا إنسانية أشد قسوة، تعكس هشاشة أوضاعهم وغياب أي مظلة حماية فعلية، ففي مخيم دير بلوط والمحمدية في ريف عفرين، تعيش أكثر من 80 عائلة فلسطينية نازحة من جنوب دمشق ظروفًا مأساوية، في خيام مهترئة تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الإنسانية.

وتشير شهادات ميدانية إلى تدهور غير مسبوق في الأوضاع المعيشية، نتيجة توقف المساعدات الإنسانية، وشح المواد الغذائية، ونقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، إضافة إلى غياب شبه كامل للخدمات الأساسية، ويُفاقم من هذه المعاناة التعرض للظروف المناخية القاسية، من برد شديد وأمطار غزيرة شتاءً، وحرارة مرتفعة صيفًا، ما يعرّض حياة السكان، ولا سيما الأطفال وكبار السن، لمخاطر صحية جسيمة.

ويطلق سـكان المخيم نداءات اسـتغاثة متكررة إلى المجتمع الدولي والمنظمات الإنسـانية، مطالبين بتدخل عاجل يضمن:

- توفير مساعدات إنسانية فورية تشمل الغذاء والدواء والمواد الأساسية.
- تقديم دعم طبي عاجل للمرضى والجرحى.
- تأمين وسائل التدفئة والملابس والأغطية.
- إيجاد حلول مسـتدامة تضـمن للنازحين حقهم في حياة كريمة وآمنة، وإنهاء حالة النزوح القسري.

ثانياً: لجوء بعد لجوء

خلال الثورة السورية، نزح آلاف اللاجئين الفلسطينيين من سورية من مخيماتهم وتجمعاتهم ثم لجأوا إلى خارج سورية نحو دول عديدة، وأكبر تلك الدول التي وصل لها فلسطينيو سورية كانت لبنان والأردن وتركيا ومصر وغيرها من دول آسيوية وإفريقية ومن ثم وصل أكثر من 150 ألفاً إلى أوروبا عبر طرق هجرة غير شرعية إما برّية وبحرية وجوية.

1- فلسطينيو سورية في لبنان

واجه قرابة 23 ألف لاجئاً فلسطينياً من سورية في لبنان واقعاً معيشياً هو الأسوأ منذ لجوئهم الثاني، وبحسب تقارير وكالة الأونروا، وصلت معدلات الفقر في صفوفهم إلى عتبة 80% حيث فرّ معظم هؤلاء (نحو 80%) من مخيم اليرموك بدمشق، ليجدوا أنفسهم في بلد يئن تحت وطأة انهيار اقتصادي.

- في خطوة أثارت غضباً واسعاً خلال العام 2025، قلصت الأونروا مساعداتها النقدية، وقد أدانت مجموعة العمل هذا القرار، معتبرة إياه ضغطاً غير مقبول لدفع اللاجئين نحو العودة القسرية إلى سورية رغم غياب بيئة سكنية آمنة في مخيماتهم المدمرة.
- تحول "همّ الإيجار" إلى كابوس يومي؛ فالانقطاع المفاجئ للمعونة هدد آلاف حالات الطرد من المنازل، مما أنذر بنزوح ثالث للعائلات التي فقدت كل شيء، وإلى جانب الجوع، يبرز الوضع القانوني كعائق أساسي أمام استقرار اللاجئين
- الإقامات :أصبح تجديد الإقامة أكثر تعقيداً منذ مايو 2024، مما حد من حركة اللاجئين وحول المخيمات إلى ما يشبه "المقابر المفتوحة"، وزاد التعقيد خلال العام 2025 بعد توقف منحهم إقامات، وتهديدهم بالترحيل.
- صعوبة الحصول على عمل: عانى اللاجئون الفلسطينيون من قيود كبيرة على حصولهم على تصاريح العمل، مما يُغلق أبواب تحسين الأوضاع الاقتصادية ويُبقي الأسر تحت خط الفقر.
- في نهاية العام صدرت تسهيلات حدودية من قبل الأمن العام، حيث أعلن الأمن العام اللبناني تمديد التسهيلات الممنوحة للمغادرين طوعاً (إعفاء من الرسوم وبلاغات المنع).
- خلال العام نظم آلاف الفلسطينيين من سورية اعتصامات جماهيرية حاشدة أمام مقرات "الأونروا" في بيروت والمخيمات الفلسطينية، ورأى المعتصمون أن الوكالة تتحول من "شريان حياة" إلى "أداة عقاب" تحت قيادة مديرتها "دوروثي كلاوس"، التي طالب المحتجون برحيلها رداً على ما وصفوه بـ "سياسة تصفية القضية عبر التجويع."

2- فلسطينيو سورية في تركيا

عاش ما يقارب 12 إلى 15 ألف لاجئ فلسطيني سوري في تركيا أوضاعاً إنسانية وقانونية صعبة، وبعد سقوط النظام السوري أصبحوا في حالة من الحيرة الوجودية، حيث يجدون أنفسهم عالقين بين خيارين كلاهما مرّ: العودة إلى سورية التي باتت ملامحها غريبة عنهم، أو البقاء في تركيا ومواجهة تحديات قانونية ومعيشية متصاعدة، ويقفون أمام مشاعر متضاربة؛ فمن ناحية، هناك الحنين الجارف إلى مرتع الصبا في مخيمات سورية، ومن ناحية أخرى، هناك الواقع القاسي بسبب الوضع الاقتصادي وتردي الخدمات ودمار أو خراب ممتلكاتهم.

قانونياً: تعيش عشرات العائلات الفلسطينية في تركيا وإسطنبول تحت ضغط الحملات الأمنية، مما جعل حياتهم اليومية سلسلة من الترقب والحذر، إلا أن الأهالي أشاروا لمجموعة العمل إلى وجود تسهيلات من قبل الشرطة التركية عند توقيفهم، حيث بمجرد تأكيدهم بأنهم لاجئون فلسطينيون أطلق سراحهم فوراً، بيد أن مجموعة العمل وثقت خلال العام 2025 حادثة اعتقال لاجئ فلسطيني وزوجته لعدم امتلاكهما بطاقة "الكملك" (الحماية المؤقتة)، ومن ثم أطلق سراحهما.

كما وجد اللاجئون الفلسطينيون تسهيلات أخرى عام 2025 بعد فتح السلطات التركية باب التقديم للإقامة الإنسانية، وهي تصريحٌ قانوني يُمنح للأجانب الذين لا يستطيعون العودة إلى بلادهم لأسباب تتعلق بالسلامة، أو غياب الوثائق، أو الظروف الطارئة، وفق قانون الأجانب والحماية الدولية رقم 6458، ويهدف هذا النوع من الإقامة إلى توفير حماية مؤقتة تضمن بقاء الشخص داخل تركيا بشكل قانوني حتى زوال الظروف التي تمنع عودته.

ناشد لاجئون فلسطينيون الجهات الرسمية السورية، إيجاد آلية قانونية لتسجيل أطفالهم المولودين في تركيا، والذين يفتقرون للأوراق الثبوتية بسبب ظروف التهجير، وذلك بسبب غياب الإقامة أو الوثائق الرسمية، وهو ما يعيق توثيقهم في السجلات الرسمية سواء داخل سوريا أو خارجها، ويترتب عليه حرمان الأطفال من الحقوق القانونية والخدمات الأساسية.

الأونروا: شهد عام 2025 تحركاً مؤسسياً هاماً؛ حيث وقّعت الحكومة التركية مع وكالة "الأونروا" اتفاقية لافتتاح مكتب تمثيلي في أنقرة، بهدف تعزيز التنسيق الدبلوماسي والسياسي والمالي، إلا أن ذلك لم يكن له أثر إيجاباً مباشر على فلسطيني سورية في تركيا، ورغم تسجيلهم في "الأونروا"، ترفض الوكالة تقديم خدماتها المباشرة لهم في تركيا بحجة وقوعهم خارج نطاق عملياتها الجغرافي.

طبياً: صدر قرار حكومي، بإيقاف الرعاية الصحية المجانية للأجانب المشمولين بالحماية المؤقتة اعتباراً من مطلع عام 2026، وسيُطلب من اللاجئين دفع مبالغ مالية مقابل الخدمات الطبية، أسوة بالمؤمنين الأتراك، وهو ما يثير مخاوف حقوقية حول قدرة الفئات الهشة على الوصول إلى العلاج.

تبرز قصة الناشط الفلسطيني أيمن دواه، المنحدر من مخيم اليرموك كواحدة من مآسي فلسطيني سورية في تركيا، حيث يواجه تدهوراً مستمراً في صحته، فهو لا يملك إقامة نظامية ولا تأمين صحي، وهو عاجز عن تحمّل ثمن نفقاته بانتظار لمّ شمله بعائلته في بلجيكا المنتظر من سنوات.

3- فلسطينيو سورية في الأردن

اتسم العام 2025 بتراجع حاد في مستويات الحماية وتدني المساعدات الإغاثية، ويكشف المشهد العام عن "انهيار صامت" في شبكات الأمان الاجتماعي التي من المفترض أن توفرها وكالة الأونروا، وسط غياب خارطة طريق واضحة لانتشال هذه الفئة من دوامة التهميش.

واجه نحو 21 ألف لاجئ فلسطيني مهجر من سورية إلى الأردن ظروفاً معيشية توصف بـ المزرية، حيث أدى تأخر الدفعات المالية والعينية المنتظمة من وكالة الأونروا إلى وضع آلاف العائلات على حافة الكارثة، باعتبار هذه المساعدات هي المصدر الوحيد للبقاء، وأبرز تأثيراتها:

- عجز عن تأمين الأساسيات :الاعتماد الكلي على الأونروا جعل نقص الدفعات يؤثر على القدرة على دفع إيجارات المنازل، وشراء الغذاء، وتغطية تكاليف العلاج.
- تغول الفقر :في ظل انعدام فرص العمل والقيود القانونية، أدى غياب الدعم المالي إلى تدهور حاد في القدرة الشرائية وزيادة مفرطة في الارتهان للمساعدات العينية الشحيحة.

لم تقتصر الأزمة على الجانب المادي، بل امتدت لتضرب عمق البناء الاجتماعي والمستقبل التعليمي لفلسطيني سورية:

- التسرب المدرسي :العجز عن تغطية تكاليف المواصلات والمستلزمات الدراسية دفع ببعض الأطفال لترك مقاعد الدراسة، وسط شعور متزايد بالتهميش والتمييز.
- العزلة الاجتماعية :يعاني فلسطينيو سورية من ضعف الروابط المجتمعية والشعور بالانعزال مقارنة بغيرهم من اللاجئين، نتيجة الضغوط المعيشية التي حوّلت حياتهم لصراع البقاء.
- الندوب النفسية :رصد تدهور في الصحة النفسية، لا سيما بين النساء والأطفال، حيث يسيطر القلق الوجودي والخوف من المستقبل نتيجة غياب الاستقرار المالي.

الأونروا

تشير المعطيات الميدانية إلى وجود خلل في إدارة ملف المساعدات داخل الأونروا:

- تمويل غير مستقر :ارتهان الوكالة لمانحين غير دائمين جعل مساعداتها موسمية وغير منتظمة.
- يرى مراقبون أن الوكالة تركز على تأمين رواتب موظفيها، مما يؤدي غالباً إلى إهمال القطاعات الحيوية للاجئين مثل الصحة، التأهيل المهني، والمساعدات المباشرة.
- غياب الشفافية :فصلت وكالة الأونروا عائلات مستحقة دون توضيح الأسباب أو إتاحة آلية للاعتراض، مع توقف برامج حيوية كالمساعدات الطارئة والشتوية.
- السياسات التمييزية :حرمت الأونروا زوجات اللاجئين (من جنسيات غير فلسطينية) من المساعدات، ووجهت مجموعة العمل انتقادات للخطوة معتبرة ذلك خرقاً للمنطق الإنساني.

الخدمات الأساسية: الصحة والتعليم

يعاني اللاجئون من صعوبات بالغة في الوصول إلى حقوقهم الأساسية نتيجة البيروقراطية ونقص التمويل:

- الصحة :آليات معقدة للحصول على تحويلات طبية، ورفض تغطية العمليات الجراحية والحالات المزمنة، مما يراكم الديون على العائلات أو يدفعها لإهمال العلاج.
- التعليم :تواجه المدارس ضغطاً متزايداً واكتظاظاً في الصفوف، فضلاً عن حرمان الأطفال "فاقدي الوثائق" من فرص التسجيل السهلة، وغياب شبه كامل لبرامج الدعم النفسي المتخصص لضحايا النزوح المزدوج.

التحرك الشعبي والمطالب الحقوقية

لم يقف اللاجئون صامتين أمام هذا التدهور، حيث وجه ناشطون في نهاية العام 2025 رسالة شديدة اللهجة لمدير وكالة الأونروا بالأردن وصناع القرار فيها تضمنت مطالب:

- إعادة الإدماج :إنصاف العائلات المفصولة تعسفياً وإعادة المساعدات الطارئة والشتوية.
- الإصلاح الهيكلي :مراجعة قرار إحالة ملف فلسطيني سورية إلى "قسم الإغاثة"، الذي أدى لتراجع جودة الخدمات.
- إعادة تفعيل المساعدات الطارئة التي حُرم منها عدد كبير من اللاجئين رغم الحاجة الملحّ.
- إعادة العمل ببرنامج المساعدة الشتوية لما له من أهمية في حماية العائلات الأشد فقرًا.
- مراجعة آلية العمل الصحي بما يضمن وصول اللاجئ إلى العلاج دون تعقيد أو استثناء.

4- فلسطينيو سورية في مصر

تشير إحصاءات غير رسمية إلى تقلص عدد الفلسطينيين السوريين في مصر من 6 آلاف شخص إلى نحو 3500 شخص بحلول عام 2018، نزولاً إلى أعداد أقل حالياً بسبب الهجرة المستمرة، ومن بين هؤلاء نحو 500 شخص قدموا من السودان بطرق غير نظامية، ويعيشون في ظروف هي الأكثر قسوة.

واجه اللاجئون الفلسطينيون المهجرون من سورية إلى مصر واقعاً إنسانياً هو الأكثر تعقيداً في المنطقة؛ حيث وجدوا أنفسهم في "منطقة رمادية" قانونياً، محرومين من صفة اللاجئ الرسمي، ومعزولين عن خدمات وكالة "الأونروا" التي توقفت بشكل كامل، مما حول حياتهم اليومية إلى صراع من أجل البقاء.

قانونياً: استمرت السلطات تصنيف فلسطيني سوية في مصر كـ"سائحين" بدلاً من لاجئين ما انعكس:

- حرمان من التسجيل :تمنعهم السلطات التسجيل لدى مفوضية شؤون اللاجئين (UNHCR)، مما يحرمهم من "البطاقة الصفراء" التي تمنح نظراءهم السوريين تسهيلات قانونية ومعيشية وتعليمية.
- توقف الإقامات :زاد توقف منح الإقامات الاستثمارية منذ نحو 8 أشهر من هشاشة وضعهم القانوني، ما دفع بالبعض لبيع ممتلكاتهم بأسعار زهيدة لتأمين نفقات المعيشة أو السفر.

كما عانى فلسطينيو سورية من التمييز في المعاملة فبينما يُعفى السوريون غالباً من غرامات التأخير عند المغادرة، يُطالب الفلسطيني بدفع مبالغ تصل إلى مئات الدولارات نقداً أو عبر تحويل بنكي.

إضافة إلى التدقيق الأمني :حيث تشير الشهادات إلى أن "ورقة المرور" (البديلة عن جواز السفر المفقود أو المنتهي) تتحول إلى فخ؛ فعند فحصها أمنياً وتبين أصل حاملها الفلسطيني، يتم توقيفه ومطالبته بغرامات مالية مرتفعة دون مراعاة لوضعه الإنساني.

أما عن دور الأونروا، فقد أفاد اللاجئون بتوقف خدماتها في مصر بشكل كامل، مما خلق فجوة صحية خطيرة، شمل توقف صرف الأدوية، التحاليل، والعمليات الجراحية الحيوية، مما أجبر اللاجئ لدفع مبالغ مالية للتحاليل البسيطة، في حين تظل الجراحات الكبرى حلماً بعيد المنال لعدم القدرة على تغطية تكلفتها، وسط غياب تام لأي مظلة تأمين صحي.

يطالب النشطاء الفلسطينيون في مصر بضرورة تدخل المؤسسات الدولية والجمعيات الخيرية لملء الفراغ الذي خلفه توقف الأونروا، مؤكدين أن التكافل الاجتماعي وحده لم يعد كافياً لمواجهة أزماتهم.

إعادة الإعمار والترميم

شهدت المخيمات الفلسطينية في سورية العديد من المساعي والأعمال الحكومية والدولية والأهلية في إعادة تأهيل المرافق الخدمية والصحية والتعليمية وغيرها، ومحاولة تحسين البنية التحتية بعد تعرضها لخراب كبير، كما رصدت مجموعة العمل خلال العام 2025 مبادرات أهلية وتطوعية كخيار اضطراري لسدّ فجوات خدمية أساسية، في مشهد يعكس حجم الاحتياج من جهة، وقدرة المجتمعات المحلية على التنظيم الذاتي من جهة أخرى.

فيما برز خلال العام 2025 ملف إعادة إعمار وترميم المخيمات الفلسطينية الثلاثة الأكثر تضرراً جراء استهداف النظام السوري البائد، (اليرموك، حندرات، ودرعا) كواحد من أكثر الملفات استعصاءً، فرغم الوعود الرسمية والخطط المعلنة، إلا أن الفجوة لا تزال واسعة بين قرارات العودة وبين الواقع الخدمي.

أولاً: مخيم اليرموك (دمشق)

يُعدّ مخيم اليرموك أحد أكثر المخيمات الفلسطينية تضرراً خلال سنوات الثورة السورية، حيث تعرّض لدمار واسع في بنيته التحتية ومنازله ومرافقه الخدمية، ما أدى إلى تهجير غالبية سكانه، ومع بدء عودة تدريجية للأهالي خلال الأعوام الأخيرة، تبرز مسألة إعادة الإعمار والترميم كشرط أساسي لضمان عودة آمنة وكريمة، بعيداً عن الحلول الجزئية.

إدارياً: استمرت إدارة المخيم في العام 2025 بيد محافظة دمشق بعد أن كانت بيد اللجنة المحلية، مما أدى لتعقيدات إدارية متواصلة، وهو ما يعتبره أهالي المخيم أحد أسباب فشل إعادة الإعمار.

ترميم: رصدت مجموعة العمل خلال العام 2025 حالة إعمار وترميم نشيطة جداً، وتشير تقديرات محلية إلى أن الاستهلاك اليومي للإسمنت بلغ قرابة 35 طن، أي أن مئات الشقق والأبنية ترمم وتشاد شهرياً، كما ازدادت المحال التجارية الجديدة.

- كما رصدت مجموعة العمل ترميم العديد من المساجد والمؤسسات الطبية والصحية والتعليمية، مع وضع خطط ترميم مستقبلية تشمل مرافق خدمية وتعليمية وغيرها، فضلاً عن ترميم وإعادة إعمار المقتدرين من الأهالي لممتلكاتهم من منازل ومحال تجارية.
- تقرر عام 2025 البدء في عملية إزالة كامل الردم من حي 8 آذار، وذلك ضمن خطة ممولة بالكامل من برنامج الإنماء العالمي التابع للأمم المتحدة، وبالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة في سورية، وهناك خطوة موازية لتحسين البنية التحتية، حيث سيتم تركيب محوّلة كهرباء جديدة بجانب مبنى بلدية الحجر الأسود، ومن المتوقع أن ترفد الحي بالتيار الكهربائي قريباً.
- أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية قراراً بالبدء بترميم مقبرة شهداء مخيم اليرموك، مما لاقى انتقاداً من قبل الأهالي، مؤكدين على أولوية دعم الأهالي وتلبية احتياجاتهم الأساسية.
- بدأت الجمعية الخيرية الفلسطينية بإعادة تأهيل المشفى، ضمن خطتها الرامية إلى إعادة تفعيل المشفى وعودته إلى تقديم الخدمات الطبية لأهالي المخيم بعد سنوات من التوقف نتيجة الأضرار التي لحقت به خلال فترة الحرب.

خدمياً: بقي المشهد الخدمي يراوح مكانه بين ترميمات إسعافية خجولة وبين "دمار كلي" للبنية التحتية:

- شبكة المياه :لا تزال الشبكة الرئيسية معطلة بنسبة تزيد عن 80 %، ويعتمد السكان العائدون بشكل كلي على "الصهاريج الجوالة" أو الآبار التي تفتقر غالباً للمعالجة الصحية، مما ينذر بانتشار الأمراض الجلدية والمعوية.

- الكهرباء والإنارة :المخيم يعيش في ظلام دامس بمجرد غياب الشمس، لا توجد شبكة كهرباء عامة تغطي الأحياء السكنية؛ حيث تقتصر الكهرباء على المبادرات الفردية باستخدام "الألواح الشمسية" لمن استطاع إليها سبيلاً، مع غياب كامل لمحولات التوزيع الرئيسية والكابلات الأرضية.
- الصرف الصحي :يعتبر هذا القطاع في المخيم هو الأسوأ؛ حيث تعرضت الأنابيب لتصدعات عميقة أدت في كثير من الأحيان إلى اختلاط مياه الصرف بالأنقاض أو تسربها إلى أساسات الأبنية القائمة، مما يهدد سلامتها الإنشائية.
- الردم: لا تزال الحارات والأزقة الفرعية غارقة بالردم، وهناك العديد من الأحياء التي يصعب الوصول إليها بسبب الركام.
- تراكم النفايات :تعاني الأحياء المأهولة من ضعف في جولات جمع القمامة، مما يدفع الأهالي إلى تجميعها في زوايا الشوارع أو حرقها، وهو ما يسبب تلوثاً بيئياً خانقاً في المناطق المكتظة.

1- دوروكالة الأونروا والمنظمات الدولية

أعلنت وكالة الأونروا استمرارها في تنفيذ تدخلات محدودة داخل مخيم اليرموك، شملت إعادة تأهيل بعض المرافق الحيوية، ولا سيما في القطاعين الصحي والتعليمي، وتنفيذ إصلاحات سكنية بسيطة وفق شروط ومعايير اجتماعية واقتصادية محددة، لكن شروط الأونروا ضمن برنامج ترميم المنازل المتضررة لاقت اعتراض أهالي مخيم اليرموك، لا سيما شرط إلزام العائلات بالإقامة داخل منازل غير صالحة للسكن أثناء تنفيذ أعمال الترميم، في ظل غياب الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وافتقار المنازل للأبواب والنوافذ.

واعتبر السكان أن هذه الشروط تمسّ بالحق في السكن اللائق وتتناقض مع معايير السلامة والكرامة الإنسانية، مطالبين الوكالة بإعادة النظر في آلياتها، واعتماد مبدأ "الترميم أولاً ثم العودة الآمنة"، أسوة بتجارب سابقة نفذتها الأونروا في مخيمات أخرى، مثل مخيم نهر البارد في لبنان.

خلال العام 2025 أعلنت وكالة الأونروا عن استفادة 319 عائلة في مخيم اليرموك، من مشروع إصلاح المساكن الذي نفذته الأونروا منذ بداية عام 2025، ولكن على الرغم من أهمية هذه الخطوات، تشير الأصوات المتابعة من داخل المخيم إلى أن العمل لا يزال يتطلب جهوداً مضاعفة بشكل كبير، نظراً للحجم الكارثي للدمار في اليرموك.

2- الجهود الحكومية المحلية

أكدت محافظة دمشق على رمزية مخيم اليرموك بوصفه جزءاً أصيلاً من النسيج العمراني والاجتماعي لدمشق، ومكوّناً أساسياً من الذاكرة الفلسطينية في سوري، كما أكدت على أن إعادة تأهيل مخيم اليرموك تأتي ضمن خطة شاملة وضعتها المحافظة لإحياء الأحياء المتضررة جنوب العاصمة، بعد سنوات من الدمار والحصار، وتشمل الخطة إزالة الأنقاض والركام من أحياء المخيم، وتحسين شبكتي الكهرباء والمياه، وتعبيد أو ترميم شارعي اليرموك وفلسطين باعتبارهما الشريانين الرئيسيين للمنطقة، وتفعيل خط النقل الداخلي لتسهيل حركة السكان، وتركيب محولات كهربائية.

3- جهود المجتمع المدني والعائلات العائدة

بالتوازي مع هذه المبادرات، شرعت بعض العائلات العائدة إلى مخيم اليرموك، رغم الظروف القاسية، في تنفيذ مبادرات ذاتية لإزالة الأنقاض من المنازل والشوارع الفرعية، وإجراء إصلاحات جزئية بوسائل محدودة، كما ساهم فلسطينيو الشتات بدور ملموس عبر تقديم مساعدات مباشرة لأقاربهم، شملت تمويل إصلاحات جزئية للمنازل، أو شراء مولدات كهربائية صغيرة، أو تأمين المياه عبر الصهاريج، إلا أن هذه الجهود، على أهميتها، تبقى محدودة التأثير أمام حجم الدمار الهائل الذي طال المخيم، ولا يمكن أن تشكل بديلاً عن خطة إعادة إعمار شاملة تقودها جهات رسمية ودولية.

ثانياً: مخيم درعا (درعا)

عانى مخيم درعا من دمار واسع حوالي 80%، شهد المخيم خلال العام 2025 حركة ترميم إسعافية قادتها الأونروا وبعض المنظمات الدولية كالهلال الأحمر، شملت إصلاح جزئي لشبكة المياه والمدارس

1- و اقع السكن:

- **محدودية تدخل الأونروا:** اقتصرت جهود وكالة الأونروا على ترميم المنازل المتضررة جزئياً، وهو ما يصفه وجهاء المخيم بأنه "غير كافٍ"، حيث بقيت العائلات التي فقدت منازلها بالكامل دون مأوى أو حلول حقيقية.
- **ظاهرة الغرفة الواحدة** :في ظل الارتفاع الجنوني لتكاليف مواد البناء، لجأ الأهالي إلى "الترميم العشوائي"، حيث يتم إصلاح غرفة واحدة فقط للسكن بأدنى المقومات، مما يفتقر لأي مخطط تنظيمي يحسن جودة الحياة أو يضمن السلامة الإنشائية.

- **مطالب البدائل** :برز مطلب توفير **"الكرفانات "**كحل إسعافي مؤقت للعائلات التي تعيش فوق الركام، بانتظار مشاريع إعادة إعمار كبرى تتجاوز الحلول الترقيعية.

2- التحركات الميدانية:

شهد عام 2025 تحركاً من قبل مجلس مدينة درعا والخدمات الفنية والدفاع المدني لترحيل الأنقاض والردميات، هذه الحملة التي جاءت استجابة لاجتماعات مع لجنة التنمية المجتمعية، هدفت إلى: تسهيل حركة المرور داخل الحارات الضيقة، الحد من المخاطر البيئية الناتجة عن تراكم المخلفات، والتمهيد لعمليات تأهيل الشوارع مستقبلاً.

3- البنية التحتية:

عانى المخيم من تهالك في مرافقه الأساسية ما جعل الحياة عبئاً ثقيلاً:

- **الطرق والوصول** :تحولت شوارع المخيم في الشتاء إلى مستنقعات طينية تعيق وصول الطلاب لمدارسهم، بينما تصبح مصدراً للغبار والأمراض الصيفية.
- **أزمة المياه والكهرباء** :افتقر المخيم لمصدر مائي مستدام، مع مطالبات ملحة بحفر بئر خاص وبناء خزان استراتيجي، أما الكهرباء، فتعتمد على محولات ضعيفة وكابلات مهترئة، وسط دعوات لتبني **أنظمة الطاقة البديلة** لتجاوز ساعات الانقطاع الطويلة.
- **العزلة الهاتفية** :رغم قرب المخيم من مركز هاتف "درعا المحطة"، إلا أنه بقي محروماً من شبكة الهاتف الأرضي، مما أعاق التواصل والعمل الرقمي للسكان.

ثالثاً: مخيم حندرات / عين التل (حلب)

يعد مخيم حندرات من أكثر المخيمات تضرراً، حيث وصلت نسبة الدمار في بعض أحيائه إلى **90%**، حركة الإعمار هنا هي الأبطأ على الإطلاق، حيث افتقر المخيم لوجود بنية تحتية صالحة للاستخدام، والدمار طال المدارس والمراكز الصحية بالكامل.

خلال العام 2025 باشرت وكالة الأونروا بتنفيذ خطة لترميم المنازل المتضررة في مخيم حندرات، وفي نهاية العام أعلنت عن بدء تسجيل 85 منزلاً سكنياً للمستفيدين الذين لم يشملهم برنامج الترميم السابق لعام 2023، وبدأ فريق هندسي متخصص من وكالة الأونروا بالمسح الميداني وتقييم حجم الأضرار والحالة الإنشائية للمنازل، وحُدّد المبلغ الأقصى المخصص لترميم كل منزل بمبلغ 4,000 دولار أمريكي، على أن يصرف مبالغ الترميم للمستفيدين مع بداية العام المقبل 2026، فور الانتهاء من عمليات المسح والتقييم النهائية، ومن المقرر إدراج هذه المنازل ضمن خطة الترميم لعام 2026، والتي يُتوقع أن تشمل توسيعاً يضم 200 منزل إضافي قابل للترميم في المخيم.

1- القطاع الصحي

- **افتتاح المستوصف** :بعد ورشات عمل بدأت منذ 2022، أُعيد افتتاح **عيادة مخيم حندرات الطبية** التابعة للأونروا بشكل رسمي، لتقدم خدماتها الصحية المتكاملة للسكان، مما وفر عليهم عناء السفر إلى مركز مدينة حلب.
- **مكافحة الأوبئة** :نُفذت حملات رش مبيدات دورية بالتعاون مع مجلس مدينة حلب وبدعم من "منظمة انصر" و"هيئة فلسطين التنموية"، مع التركيز الخاص على مكافحة ناقلات الأمراض الجلدية (مثل حبة السنة).

2- قطاع الطاقة والكهرباء

- **تمديد الشبكة** :بدأت شركة كهرباء حلب، بإشراف مرفت أبو راشد (الأونروا) ولجنة التنمية، بتمديد خطوط النقل والتوزيع في شوارع المخيم.
- أعلن مدير عمليات الأونروا في سورية، **أمانيا مايكل أبيي**، عن دخول مشروع إيصال التيار الكهربائي حيز التنفيذ، وهو المشروع الأكثر طلباً من قبل الأهالي، تشمل المرحلة الأولى إيصال الكهرباء لنحو **200 عائلة** كخطوة تجريبية وتأسيسية، يُنفذ المشروع بتعاون استراتيجي بين **الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)** ، بالتنسيق مع الجهات الحكومية السورية، ويهدف إلى توفير الطاقة اللازمة لتشغيل المنازل، وإنارة الشوارع، ودعم المرافق الخدمية التي توقفت لسنوات بسبب غياب الطاقة.

3- قطاع المياه والصرف الصحي

- **إصلاح الشبكات** :نفذت ورشات شركة مياه حلب أعمال صيانة واسعة لخطوط المياه، خاصة في **شارع الحبل**، لتحسين جودة الضخ.
- **تأمين المضخات** :قامت لجنة التنمية بإصلاح مولدة الكهرباء المغذية لمضخة مياه المخيم (بالتعاون مع السيد محمود رمضاني) لضمان استمرارية وصول المياه للأهالي.
- **الصرف الصحي** :وُضعت قضية تأمين أغطية فوهات الصرف الصحي كأولوية في المطالب المرفوعة للجهات المعنية لتجنب الحوادث والتلوث.

4- ملف دور العبادة

تبرز قضية **المصلى الحجازي** وجامع فلسطين كواحدة من القضايا التي ناشد الأهالي بها، بحكم الأضرار الكبيرة، وأطلق الأهالي مناشدات عاجلة لترميم المصلى وأجزاء من الجامع قبل تفاقم الأوضاع في فصل الشتاء، وذلك لحماية المصلين والحفاظ على الرمزية الدينية والاجتماعية لهذه المعالم.

الصورة لمخيم حندرات خلال سقوط الثلج

العودة للمخيمات والتجمعات

لا يزال النزوح واللجوء أحد أبرز الملامح القاسية في حياة الآلاف من فلسطيني سورية، بعد أكثر من عقد على اندلاع الثورة السورية، إلا أن معطيات وكالة الأونروا ومجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية تشير إلى عودة مئات العائلات الفلسطينية من مناطق نزوحها ولجوئها إلى مخيماتهم وتجمعاتها.

خلال العام 2025 وثقت مجموعة العمل عودة عشرات العوائل الفلسطينية المهجرة في مخيماتهم في إدلب وريفها بالشمال السوري، إلى منازلها ومخيماتها الأصلية في مخيمات اليرموك وخان الشيح ودرعا وحندرات وجنوبي دمشق، وذلك عقب سنوات من النزوح والمعاناة الإنسانية القاسية ومرارة وشظف العيش الذي واجهوا نتيجة تهجيرهم من قبل النظام البائد قسراً إلى تلك المنطقة.

منذ ديسمبر/كانون الأول 2024، وسقوط النظام السابق، سجلت الأونروا عودة 2308 لاجئين فلسطينيين، غالبيتهم من لبنان ومن الشمال السوري، وتواجه أسر اللاجئين الفلسطينيين العائدة إلى سوريا تحديات كبيرة، من بينها محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية والصعوبات الاقتصادية. وهم بحاجة إلى مساعدة عاجلة، تشمل الدعم النقدي، والمستلزمات الأساسية، وإصلاح المساكن.

أولاً: مخيم اليرموك بدمشق

شهد مخيم اليرموك جنوب دمشق خلال عام 2025 حركة لافتة لعودة الأهالي، بالتزامن مع نشاط ملحوظ في ترميم المنازل والمحال، ووفق تقديرات ناشطين محليين، تجاوز عدد السكان المقيمين في المخيم 45 ألف نسمة في النصف الثاني من عام 2025، مع استمرار تزايد الأعداد،

فحي الزين على سبيل المثال، الواقع جنوب مخيم اليرموك، شهد عودة متزايدة للأهالي منذ ديسمبر/كانون الأول 2024، حيث تجاوز عدد العائلات المقيمة فيه اليوم 200عائلة.

يشير ناشطو المخيم أن هذه العودة لا تزال هشّة؛ إذ اضطر عدد من العائلات التي عادت إلى مغادرة المخيم مجددًا بسبب غياب المياه والكهرباء وارتفاع تكاليف الترميم، ما يجعل الاستقرار الدائم أمرًا بالغ الصعوبة، فالعائدون يواجهون أوضاعاً معيشية وخدمية صعبة.

وقد اضطر عدد من العائلات التي عادت بالفعل إلى مغادرة المخيم مجددًا بعد أسابيع أو أشهر، بسبب عدم قدرتها على تحمّل تكاليف العيش أو تأمين الحد الأدنى من الخدمات، ما يحوّل العودة إلى حل مؤقت بدل أن تكون نهاية لمسار النزوح.

ثانياً: مخيم حندرات في حلب

في مخيم حندرات شمال سوريا، بلغ عدد العائلات المقيمة فيه حوالي 247 عائلة، وتشير التقديرات إلى أن ما يقارب 25% من هذه العائلات تقيم في منازل تعود لغيرها (ليست منازلهم الأصلية)، وذلك لتدمير منازلهم بالكامل وعدم قابليتها للتسجيل ضمن خطط الترميم الحالية.

ويصف نازحون واقعهم بأنه "انتقال من نزوح مؤقت إلى إقامة دائمة"، في ظل غياب أي خطوات عملية لإعادة الإعمار أو تقديم دعم حقيقي، ويؤكد الأهالي أن الحديث عن العودة إلى مخيم حندرات أقرب إلى أمنية مؤجّلة، فالمخيم الذي تعرّض لدمار واسع وعمليات عسكرية مكثفة، لا يزال يفتقر لأي مشروع جدي لإعادة الإعمار أو حتى لإعادة تأهيل جزئي يسمح بعودة السكان، ويصف نازحون من أبناء المخيم واقعهم بأنه "نزوح طويل الأمد بلا أفق"، حيث لا توجد خطط واضحة لإعادة الإعمار، لا دعم مالي أو سكن بديل، تراجع مستمر في المساعدات الإنسانية، انعدام فرص العمل في محيط العودة، هذا الواقع يدفع

الكثير من العائلات إلى الاستقرار القسري في مناطق نزوحها، رغم قسوة الظروف، باعتبار أن العودة في ظل هذه المعطيات قد تعني مغامرة جديدة بالخسارة.

ثالثاً: مخيم درعا في درعا

رغم عودة ما يقارب **1000 عائلة** إلى أزقته، إلا أن هذه العودة لم تكن نتيجة اكتمال الخدمات، بل كانت "عودة اضطرارية" هرباً من الفقر وارتفاع الإيجارات خارج أسوار المخيم.

يشير السكان إلى أن النزوح لم يكن مرتبطًا فقط بالأعمال العسكرية، بل استمر نتيجة الظروف الاقتصادية القاسية، وغياب فرص العمل والخدمات الأساسية، ويؤكد أبناء المخيم أن: غياب فرص العمل يجعل العودة عبئًا اقتصاديًا، وضعف الخدمات التعليمية والصحية يثني العائلات عن الاستقرار، والبنية التحتية المدمرة لم تُرمَّم بشكل كافٍ، وبذلك، لم يعد النزوح في مخيم درعا مرتبطًا بالخوف الأمني فقط، بل تحوّل إلى نتيجة مباشرة لانعدام مقومات العيش الكريم، ما يضع العائدين أمام معادلة قاسية :العودة دون حياة، أو النزوح مع الحد الأدنى من الاستقرار.

رابعاً: مخيم خان الشيح

عاد عدد من العائلات الفلسطينية إلى مخيم خان الشيح بعد سقوط النظام السوري وخلال العام 2025، وذلك بعد سنوات من التهجير القسري والنزوح الذي فرضته ظروف الحرب في البلاد منذ عام 2011، وبحسب إحصائية صادرة عن جمعيات خيرية فإن أكثر من أربعين عائلة عادت للاستقرار في المخيم، من بينها عشر عائلات قدمت من لبنان، وثلاثون عائلة كانت قد نزحت في وقت سابق إلى الشمال السوري، وتحديداً إلى محافظة إدلب.

خامساً: دور الأونروا وخيارات العودة

أصدرت الأونروا وثيقة توضيحية حول الخدمات المتاحة للفلسطينيين العائدين طوعًا، مؤكدة أنها لا تشجّع على العودة لكنها تحترم قرار العائدين وتلتزم بدعمهم ضمن الإمكانيات المتاحة، وتشمل الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، إضافة إلى برامج دعم نفسي وقانوني وإصلاحات سكنية محدودة داخل المخيمات، وأوضحت آلية الحصول على الخدمات، حيث دعت الأونروا اللاجئين الفلسطينيين العائدين إلى سوريا إلى مراجعة أقرب مكتب تابع للوكالة لإعادة تفعيل تسجيلهم أو نقل ملفاتهم الطبية والتعليمية، مشيرة إلى إمكانية استخدام تطبيق التسجيل الإلكتروني (e-UNRWA) لتحديث البيانات الشخصية كواقعات الولادة والزواج والوفاة.

سادساً: عوائق العودة

1- دمار البنية التحتية

يمثل تهالك البنية التحتية العائق الأكبر أمام العيش في المخيمات المدمرة:

- **السكن والمرافق**: لم تكتفِ الحرب بهدم المنازل، بل طالت المرافق العامة؛ مما جعل المخيمات تفتقر لأبسط مقومات الحياة.
- **شلل الخدمات الأساسية**: تعاني المناطق العائدة من انقطاع شبه كامل لشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، ما يحول دون قدرة العائلات على تلبية احتياجاتها اليومية.
- **غياب المؤسسات**: يجد العائدون ضعف الخدمات الصحية والتعليمية.

2- التكاليف التي تفوق القدرة

تُعد الأزمة الاقتصادية الخانقة في سورية "سداً منيعاً" أمام النازحين:

- **التضخم والفقر** :الارتفاع الجنوني في تكاليف المعيشة يجعل من العودة إلى بيت مدمر رحلة مكلفة جداً، حيث لا يملك النازح القدرة على الترميم أو حتى شراء المستلزمات الأساسية.
- **البطالة الممنهجة** :ندرة فرص العمل في مناطق المخيمات المدمرة تحرم العائدين من أي مصدر للدخل، مما يحولهم إلى فئة تعتمد كلياً على مساعدات "شحيحة."
- **عجزالتمويل الدولي** :تراجع الدعم المالي للمنظمات الإنسانية قلّص من قدرتها على تقديم "حزم العودة" أو المساعدات الإغاثية الضرورية للعائدين الجدد.

3- "الموت الصامت" والانفلات الأمني

لا يزال خطر الموت يتربص بمن يقرر العودة، نتيجة مخلفات الحرب:

- **الألغام والمتفجرات** :لا تزال مناطق مثل **مخيم حندرات** تعاني من انتشار مخلفات الحرب والألغام، مما يشكل تهديداً دائماً للأطفال والمدنيين.
- **غياب الضبط الأمني** :تعاني بعض المخيمات من انتشار جرائم القتل والسرقة، حيث يستغل البعض ضعف السيطرة الأمنية في المناطق المهجورة لتنفيذ أعمال نهب للممتلكات المتبقية.

4- حلول ترقيعية في مواجهة أزمة كبرى

تؤكد المعطيات أن الجهود المبذولة حالياً لا ترتقي لمستوى الكارثة:

- **نقص التنسيق** :تغيب الرؤية الموحدة بين المنظمات الإنسانية والجهات المسؤولة، مما يشتت الجهود ويجعلها "حلولاً موضعية" لا تعالج أصل المشكلة.
- **ترميم لا يبني مستقبلاً** :المساعدات المقدمة حالياً تركز على الإغاثة الآنية، بينما تحتاج المخيمات إلى مشاريع إعادة إعمار شاملة وجذرية تعيد الحياة للمناطق المدمرة بالكامل.

الخلاصة

رغم المؤشرات المتزايدة على رغبة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بالعودة إلى مخيماتهم، إلا أن هذه العودة ما تزال تصطدم بجملة من التحديات المعقّدة، التي تجعلها في كثير من الأحيان عودة ناقصة أو مؤقتة، أو قرارًا محفوفًا بالمخاطر الاقتصادية والإنسانية.

وتُعد مخيمات اليرموك، حندرات، ودرعا من أكثر المناطق الفلسطينية تضررًا خلال سنوات الثورة السورية، حيث تعرّضت لدمار واسع طال المساكن والبنية التحتية والمرافق الحيوية،

فضلًا عن فقدان الخدمات الأساسية، ما جعل مسألة العودة إليها أكثر تعقيدًا مقارنة ببقية المخيمات.

التعليم

في ظل التحديات الهائلة التي تواجه المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية، ومع استمرار جهود إعادة الإعمار والعودة في مخيمات مثل مخيم اليرموك، يظل التعليم هو الركيزة الأساسية لضمان مستقبل الأجيال الشابة، ومن **أبرز تحديات التعليم** التي واجهها فلسطينيو سورية:

1- **النزوح المتكرر** داخلياً وخارجياً، حيث أدى إلى تفكيك المسار التعليمي لآلاف الأطفال الفلسطينيين، فقد نزح أكثر من 60% من فلسطيني سوريا مرة واحدة على الأقل، فيما لجأ نحو 120 ألفًا إلى دول الجوار، حيث واجه الأطفال أنظمة تعليم مختلفة، واكتظاظًا، وتمييزًا في بعض الأحيان.

2- **ندرة الخدمات الأساسية** انقطاع الكهرباء وصعوبة النقل وسوء الخدمات، وضعف البنية التحتية التعليمية في مخيماتهم، وهو ما انعكس بشكل مباشر على أداء الطلبة، وهدّد كثيرين منهم بخسارة عامهم الدراسي رغم قدراتهم وإصرارهم.

3- **التدهور المعيشي** في سورية ألقى بظلاله الثقيلة على المخيمات، مما أجبر العائلات على اتخاذ خيارات قاسية ومؤلمة أدت إلى تفشي ظاهرة التسرب من المدارس، والتي اتخذت مسارين مختلفين حسب الجنس:

- **للذكور(سوق العمل المبكر)** :اضطر آلاف الأطفال لترك مقاعد الدراسة والتحول إلى "معيلين" لعائلاتهم، لمواجهة الفقر المدقع وفقدان المعيل الأساسي، مما وضع أجسادهم الغضة أمام مهن شاقة لا تتناسب مع أعمارهم.

- **للإناث (الزواج القسري/المبكر)** :كان نصيب الفتيات من التسرب لا يقل مرارة؛ حيث لجأت بعض الأسر المثقلة بالديار والتكاليف إلى تزويج بناتها في سن مبكرة، ليس

بحثاً عن الاستقرار، بل "لتخفيف الأعباء" المادية من ملبس وغذاء ورعاية، ونقل مسؤولية حمايتهن إلى طرف آخر قد يكون هو نفسه عاجزاً عن الصمود.

4- **نقص الكادر التعليمي** تشير إحصائيات محلية إلى أن ما يقارب 35% من المدارس في بعض المخيمات تعاني من نقص شديد في الكوادر التعليمية، فيما يلجأ حوالي 40% من الطلاب الفلسطينيين إلى الدروس الخصوصية رغم الظروف الاقتصادية الصعبة لتعويض النقص في الحصص النظامية.

- مع بدء العام الدراسي 2025 - 2026 في سورية، أعلنت وكالة الأونروا أن أكثر من 50 ألف طالبة وطالبة من اللاجئين الفلسطينيين بدأوا يتلقون تعليمهم في مدراسها في المدن والتجمعات في سورية، وقالت الأونروا إنها أدارت 104 مدارس لتوفير التعليم الأساسي للطلاب الفلسطينيين، والتي تمثل ملاذاً آمناً للأطفال للتعلم واستعادة جزء من حياتهم الطبيعية.
- لم يقتصر دور الوكالة على التعليم الأكاديمي، بل امتد ليشمل بناء المهارات المستقبلية، حيث التحق نحو 1,900 طالب وطالبة في برامج التدريب المهني التي تقدمها، هذه البرامج تهدف إلى تزويد الشباب بالمهارات التقنية والمهنية اللازمة التي تؤهلهم لبناء مستقبلهم في سوق عمل صعب.
- أكدت الوكالة استمرارها في تقديم هذه الخدمات الأساسية، وأن دعم التعليم هو استثمار في صمود ومستقبل لاجئي فلسطين في سورية، وتواجه العملية التعليمية في سورية صعوبات جراء اكتظاظ الطلاب وضيق الصفوف، وعدم ترميم المدارس المدمرة، وضعف الكوادر التعليمية المؤهلة، ومن ذلك في مدارس مخيم اليرموك، حيث تعاني من الإهمال، والاكتظاظ، وضعف الكوادر.

- قدّم أكثر من 10,000 طالب فلسطيني في مختلف مناطق سوريا ومخيماتها امتحانات الشهادة الثانوية العامة لعام 2025، وكشفت شهادات الطلاب عن صعوبات مركبة يعانونها في موسم الامتحانات، حيث أظهرت تقارير ميدانية أن حوالي 90% من الطلبة الفلسطينيين يواجهون بشكل يومي انقطاع التيار الكهربائي لأكثر من 10 ساعات، ما انعكس سلباً على قدرتهم على التحضير والتركيز، كما أشار نحو 75% من الطلاب إلى أنّ ضعف الإنترنت وغياب التبريد والإنارة، وارتفاع درجات الحرارة تزيد من التوتر والضغط النفسي.
- أعلنت وكالة الأونروا في المنطقة الشمالية بسورية، نتائج امتحانات شهادة التعليم الأساسي للعام الدراسي 2025، والتي شملت مدارس مدينة حلب ومخيمي النيرب وحندرات، مسجّلة نسبة نجاح بلغت 61%، وهي الأدنى بين المحافظات، وتأتي هذه النتائج في ظل ما واجهه الطلاب من تحديات مالية واجتماعية خلال العام الدراسي، بعد التغيرات السياسية الأخيرة في البلاد، ما ألقى بظلاله على البيئة التعليمية وظروف التحصيل الدراسي.

التفوق والنجاح

- أعلنت وكالة الأونروا أن نسبة النجاح الإجمالية في الصف التاسع للعام الدراسي 2024-2025،
- بلغت 71% وشملت قائمة المتفوقين 66 طالبة و31 طالباً، وأقامت الوكالة احتفالاً في دمشق لتكريم 97 طالباً متفوقاً من طلاب الصف التاسع للعام الدراسي 2024-2025.
- في **الشهادة الثانوية**، حقق العديد من الطلبة الفلسطينيين نتائج ممتازة، من أبرزهم الطالبان محمد عوض فارس ويحيى سليم الخطيب العلامة الكاملة (2700/2700) في الفرع العلمي، ليتصدرا قائمة الأوائل على مستوى سوريا، كما حقق الطالب إبراهيم

جميل محمد، 2676 من أبناء مخيم خان الشيح الفرع العلمي ليكون من الطلاب الاوائل على مستوى الجمهورية.

- احتفى مركز تدريب دمشق التابع لوكالة الأونروا بتخريج 552 طالبًا وطالبة في دورات التدريب المهني والتقني، في خطوة هامة نحو تمكين شباب لاجئي فلسطين، ومن بين الخريجين، أنهى 253 طالبًا التدريب المهني (24 إناث و229 ذكور)، بينما أكمل 299 منهم التدريب التقني (215 إناث و84 ذكور).

طلاب في مدرسة بمخيم اليرموك

الوضع الصحي والطبي

واجه القطاع الصحي للاجئين الفلسطينيين في سورية تحديات مركبة؛ فبينما سعت الجهات الرسمية والأممية لتعزيز التعاون المؤسسي، اصطدمت هذه الجهود بواقع مرير في المخيمات التي تعاني من دمار البنية التحتية، ونقص المرافق الطبية، وتصاعد الاحتياجات في ظل أزمة اقتصادية خانقة. تعاني العديد من المخيمات الفلسطينية من تردي المنظومة الصحية والطبية، كما في مخيمات حندرات واليرموك ودرعا والرمدان وغيرها، وتشكو من فقدانها للمشافي وسيارات الإسعاف والتجهيزات والكوادر الطبية المناسبة لإجراء عمليات والاكتفاء بمستوصفات تقدم الإسعافات الأولية فقط

.

أولاً: دور الأونروا

- أدى تعليق الولايات المتحدة لمساعداتها المالية لوكالة الأونروا، والتي بلغت حوالي 422 مليون دولار أمريكي، إلى أزمة حادة في تقديم الخدمات الصحية للاجئين الفلسطينيين في سورية، هذا التعليق، الذي جاء في أعقاب اتهامات إسرائيلية بمشاركة بعض موظفي الأونروا في هجمات 7 أكتوبر، دفع عدة دول غربية أخرى إلى اتخاذ خطوات مماثلة، مما تسبب في فجوة تمويلية.
- ونتيجة لهذا النقص الحاد في التمويل، اضطرت الأونروا إلى تقليص خدماتها الصحية في سورية، بما في ذلك تقسيم العمليات الجراحية إلى "باردة" و"ساخنة"، العمليات "الباردة"، التي يمكن تأجيلها، لم تعد مدعومة من قبل الوكالة، بينما تستمر في دعم العمليات "الساخنة" ذات الطابع الطارئ.

- أعلنت وكالة الأونروا أنها تدير 23 عيادة ونقطة صحية تنتشر في مناطق عدة لخدمة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، ضمن جهود مستمرة لتوفير رعاية صحية أولية شاملة، كما قالت إن فرق الرعاية الصحية الأولية التابعة لها قدمت منذ بداية العام 2025 أكثر من 779,600 استشارة صحية، للاجئين الفلسطينيين في سوريا، وشملت هذه الخدمات:

1. رعاية الأم والطفل ومكافحة الأمراض المزمنة.
2. تقديم الأدوية والإحالات للمشافي المتخصصة.
3. خدمات الصحة النفسية ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة.

- أكدت الأونروا أنها تسعى من خلال هذه العيادات إلى مواجهة التحديات الصحية التي يعانيها اللاجئون الفلسطينيون، وخصوصاً في ظل الأزمة السورية المتواصلة، حيث توفر خدماتها الوقائية والعلاجية في بيئة آمنة وميسرة. وتشمل الخدمات أيضاً رعاية الأم والطفل، الصحة النفسية، مكافحة الأمراض المزمنة، وتقديم الدعم للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- كما تتعاون وكالة الأونروا مع جهات محلية ودولية لدعم استمرارية تقديم الخدمات الصحية، مع التركيز على تحديث البنية التحتية وتطوير الكوادر الطبية، بما يعزز من جودة وسهولة الوصول إلى الرعاية الصحية .
- أكدت الأونروا تفعيل نظام المواعيد لتخفيف الازدحام، والاستمرار في تقديم خدمات "الرعاية الصحية عن بُعد" مجاناً، مع اعتماد نظام صرف الفواتير الطبية للمشافي المتعاقد معها بالدولار لضمان استمرارية الخدمة.

ثانياً: لمحة عن الوضع الصحي في عدد من المخيمات الفلسطينية بسورية

- **مخيم اليرموك (المسافة القاتلة)** :انعدمت المشافي ومراكز الجراحة، وفي حالات الطوارئ (مثل عضات الكلاب الشاردة)، يضطر المريض لقطع 8 كم للوصول إلى مشافي دمشق، مما يؤدي لمضاعفات بالغة بسبب الازدحام وتأخر الإسعاف.
- **مخيم الرمدان (أزمة الإسعاف)** :أطلق الأهالي نداءً عاجلاً لتأمين سيارة إسعاف مجهزة؛ حيث تسبب غيابها في وفاة العديد من الأشخاص نتيجة حالات طارئة كالجلطات الدماغية التي تتطلب تدخلاً في "الوقت الحاسم."
- **مخيم خان دنون:** كشفت إحصائيات مجموعة العمل خلال العام 2025 عن تفاقم خطير في معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة بين أهالي مخيم خان دنون، وسجل أكثر من 380 حالة، وواجه المرضى نقصاً حاداً في العلاج والرعاية الصحية اللازمة.
- **مخيم حماة ودرعا** :تتوحد المطالب حول تدني مستوى الخدمات الصحية، ونقص علاج الأمراض المزمنة، والمطالبة بتعديل معايير المساعدة لتشمل الحالات الأشد فقراً ومرضاً.
- **مخيم حندرات – عين التل**: أعادت وكالة الأونروا افتتاح عيادة مخيم حندرات الطبية في حلب بشكل رسمي حيث بدأ الكادر الطبي بالعمل بشكل كامل لتقديم الخدمات الصحية للسكان المحليين.
- **مخيم النيرب:** سجّل المخيم مئات الإصابات الفيروسية التي ظهرت عليها أعراض شملت ارتفاعاً شديدًا في الحرارة وآلاماً في الحلق والصدر ومغصاً بطنياً حاداً، كما سجل خلال العام 2025 العشرات من حالات التسمم، في ظل واقع صحي هش يعاني منه سكان المخيم نتيجة ضعف البنية التحتية الطبية، ما زاد من قابلية انتشار الأمراض الفيروسية والتنفسية بين الأطفال على وجه الخصوص.

- **مخيم دبريلوط – المحمدية:** انعدمت الخدمات الأساسية في المخيم، وعانى النازحون من نقص حاد في الدواء والمستلزمات الطبية، وطالب الأهالي بدعم طبي عاجل للمرضى.

ثالثاً: مبادرات طبية

في مقابل النقص الخدمي، برزت مبادرات أهلية واعدة لسد الثغرات:

- **جمعية "بسمة" الطبية:** تم إشهارها رسمياً في دمشق لتكون هيئة أهلية مستقلة تهدف لتوحيد جهود الأطباء الفلسطينيين السوريين وتقديم الرعاية الصحية والدعم النفسي للفئات الأشد ضعفاً.
- **مبادرة مخيم خان الشيح** :أطلق فريق طبي بالتعاون مع "هيئة فلسطين التنموية" مبادرة لتقديم استشارات مجانية بإشراف طبيب الأطفال عيسى عيسى مع الالتزام بزيارات دورية لتخفيف الأعباء المالية عن الأهالي.

الخلاصة: التمويل هو المفتاح

المنظومة الصحية العام 2025 هي منظومة **"إسعاف أولي "**فقط، وهي عاجزة عن التعامل مع الأمراض المزمنة، العمليات الجراحية، أو الحالات الطارئة، ويبقى الحق في الصحة للاجئ الفلسطيني معلقاً بعودة التمويل الدولي، فبينما تضع الأونروا والمنظمات المحلية خططاً للتطوير، يظل التنفيذ مرهوناً بالميزانيات التي تضمن ترميم المشافي المدمرة في اليرموك ودرعا وتوفير سيارات الإسعاف للمناطق النائية.

الأوضاع المعيشية والاقتصادية

- واجه فلسطينيو سورية خلال العام 2025 واقعاً معيشياً صعباً، وتقدّر الأونروا أن **فلسطيني سورية** من الفئات الضعيفة اقتصادياً ومعرضون للتهجير أو النزوح المتكرر[3]:
- أكثر من 90% من فلسطيني سورية يعيشون تحت خط الفقر، ويعتمدون على المساعدات النقدية الطارئة التي تقدمها الأونروا كمصدر دخل رئيسي لتلبية احتياجاتهم الأساسية.
- أكثر من ثلثي اللاجئين الفلسطينيين (أو 62%) يعانون من انعدام الأمن الغذائي في أوائل عام 2024 (مقارنةً بـ 46% في عام 2022) وأن هناك حاجة ماسة لدعم عاجل لاستدامة المساعدات للفئات الأكثر ضعفًا.
- عانى فلسطينيو سورية من **شلل في مساعدات الأونروا النقدية والغذائية بسبب** نقص التمويل الدولي، كما امتنعت وتوقفت العديد من الجمعيات الخيرية عن مساعدة الفلسطينيين بحجة تبعيتهم للأونروا، مما خلق فجوة إنسانية لا يجد اللاجئ من يسدها.
- فرص العمل محدودة، والكثيرون يعتمدون على الأعمال غير الرسمية أو التحويلات الخارجية إن وُجدت. ارتفاع الأسعار وانهيار القدرة الشرائية يفاقم هشاشة الأسر الفلسطينية.

[3] الأونروا في سـوريا: نشـرة حقائق، **موقع الأونروا الرسـمي**، تاريخ النشـر (13 مارس/ آذار2025)، تاريخ الدخول: 01 ديسـمبر/ كانون الأول 2025): **https://2u.pw/LUBU27**

- تحولت البطالة من مشكلة اقتصادية إلى أزمة وجودية، حيث ارتفعت بنسب كبيرة في صفوف الفلسطينيين، وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة العاطلين عن العمل وصلت إلى حوالي 50%
- أنتجت البطالة والفقر واقعاً اجتماعياً مشوهاً يتجلى في:

1. **تأخرسن الزواج :** تحول الزواج من "حلم استقرار" إلى "عبء مستحيل"
2. **التسرب الدراسي :**أجبر الأطفال على ترك المدارس لدخول سوق العمل لمساعدة أسرهم.
3. **الضغوط النفسية :**تصاعد شعور اليأس والغضب بين الشباب (خاصة حملة الشهادات)، مما رفع معدلات الاكتئاب والهجرة غير الشرعية.
4. **تآكل التكافل الاجتماعي :**غلبت الهموم الفردية على الروابط التقليدية، حيث أصبحت كل أسرة تكافح وحدها لتأمين لقمة العيش.

أولاً: النازحون في الشمال السوري

تدهورت أوضاع النازحين في مخيم دير بلوط والمحمدية في ريف عفرين شمال سورية نتيجة وقف المساعدات وشح الغذاء والدواء، ما وضع آلاف المدنيين في وضع صعب للغاية، وعاش سكان المخيم، الذي ضم أكثر من 80 عائلة فلسطينية نازحة من جنوب دمشق، في خيام مهترئة تفتقر لأبسط مقومات الحياة، وسط برد قارس وأمطار غزيرة وحرارة صيفية مرتفعة، ما زاد من معاناتهم اليومية.

وأشارت شهادات حية من داخل المخيم إلى أن الخدمات الأساسية شبه منعدمة، حيث توقفت الجمعيات الخيرية عن توزيع الخبز والمواد الغذائية الأساسية، ويعاني السكان من

نقص حاد في الدواء والمستلزمات الطبية، وطالب الأهالي عبر رسائل الاستغاثة المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية بالتحرك الفوري.

ثانياً: فلسطينيو سورية من ذوي الإعاقة

عاش اللاجئون الفلسطينيون من ذوي الإعاقة واقعاً بالغ القسوة نتيجة تراكم آثار الحرب والنزوح المستمر، ما جعل احتياجاتهم الإنسانية والاجتماعية والطبية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

وأشارت تقارير مجموعة العمل إلى تزايد أعداد الفلسطينيين من ذوي الإعاقة في سورية مع استمرار الأوضاع الإنسانية المتدهورة، حيث عانت الأسر في المخيمات الفلسطينية خاصة اليرموك، درعا، حندرات، إضافة إلى مخيمي دير بلوط والمحمدية شمال سورية، من نقص حاد في الخدمات الأساسية، وغياب برامج التأهيل والدعم النفسي والاجتماعي، وعدم توفر الأجهزة المساعدة كالكراسي المتحركة وأجهزة السمع والأطراف الصناعية إلا بنطاق محدود.

كما تعرض العديد من ذوي الإعاقة من المهجّرين الفلسطينيين لانتهاكات متعددة تشمل الإهمال، والتهميش، والحرمان من الحماية، وحتى مخاطر الإيذاء الجسدي أو النفسي، في ظل ضعف آليات الرقابة وغياب برامج الرعاية الوقائية، ما يزيد من عزلتهم ومعاناتهم اليومية.

أعلنت وكالة الأونروا أنها قدّمت هذا العام فقط أجهزة مساعدة لـ 1892 شخصاً، إضافة إلى 1290 جلسة علاج طبيعي استفاد منها 77 شخصاً من ذوي الإعاقة، إلا أن هذه المساعدات تبقى دون مستوى الاحتياجات الفعلية المتزايدة.

الاستجابة الدولية والوطنية

شهد عام 2025 استمرارًا لحالة **الاستجابة المحدودة وغير المتوازنة** تجاه أوضاع فلسطيني سورية، في ظل تراكُم الأزمات الإنسانية والاقتصادية والأمنية التي يعاني منها الفلسطينيون السوريون منذ أكثر من عقد، وعلى الرغم من وجود جهود دولية ووطنية متفرقة، إلا أنها لم ترتقِ إلى مستوى التحديات القائمة، ولا إلى حجم الدمار الذي طال المخيمات والتجمعات الفلسطينية.

أولًا: الاستجابة الدولية

1- دوروكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)

تُعد وكالة الأونروا الجهة الدولية الأساسية المسؤولة عن تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين في سورية. وخلال عام 2025، واصلت الوكالة تقديم خدماتها الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة، رغم ما تواجهه من **أزمة تمويل غير مسبوقة**.

- أدّى تعليق مساهمات دول مانحة رئيسية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، إلى تقليص كبير في برامج الأونروا، ما انعكس مباشرة على نوعية الخدمات المقدمة.
- اضطرت الوكالة إلى **تقليص الدعم الصحي**، لا سيما العمليات الجراحية غير الطارئة، وتخفيض سلال المساعدات الغذائية والنقدية.
- اقتصرت تدخلات الأونروا في مجال إعادة الإعمار على **إصلاحات جزئية ومحدودة** للمساكن والمرافق التعليمية والصحية، دون إطلاق مشاريع إعادة إعمار شاملة في المخيمات المدمّرة، وفي مقدمتها مخيم اليرموك.

- واجهت الأونروا انتقادات واسعة من الأهالي بسبب **شروط الترميم** التي اعتُبرت غير إنسانية، كإلزام العائلات بالإقامة في منازل غير صالحة للسكن أثناء تنفيذ أعمال الترميم.

2- المنظمات الدولية والإنسانية

تتابع الجهات الدولية والمنظمات الحقوقية وضع الفلسطينيين ضمن تقييمات عامة عن سورية، لكنها تشدد على محدودية التحسّن الملموس في ظروف العيش، وشهدت مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم فلسطيني سورية **تراجعًا ملحوظًا** مقارنة بسنوات سابقة، لعدة أسباب أبرزها:

- تحوّل أولويات التمويل الدولي نحو أزمات عالمية أخرى.
- ضعف التغطية الإعلامية لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين مقارنة بغيرهم من الفئات المتضررة.

ثانيًا: الاستجابة الوطنية

1- دور الحكومة السورية والجهات الرسمية

أعلنت الجهات الحكومية السورية خلال عام 2025 عن نيتها إعادة تأهيل بعض المناطق المتضررة، بما فيها مخيم اليرموك، ضمن خطط عامة لإعادة الإعمار في دمشق وغيرها من المدن.

- شملت الإجراءات إزالة جزئية للأنقاض، وتحسين بعض شبكات المياه والكهرباء، وفتح طرق رئيسية.
- بقيت هذه الخطوات **محدودة وبطيئة**، ولم تترافق مع تخصيص موازنات مستقلة أو خطط زمنية واضحة لإعادة إعمار المخيمات الفلسطينية.
- واجه الفلسطينيون السوريون **تعقيدات قانونية وإدارية** تتعلق بالملكية والسكن.

2- الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب

لعبت الهيئة دورًا تنسيقيًا محدودًا، تمثل في:

- المشاركة في إعادة افتتاح بعض المؤسسات التعليمية.
- التنسيق مع الأونروا في عدد من المشاريع الخدمية.
- التواصل مع لجان المخيمات بشأن الاحتياجات الأساسية.

إلا أن دور الهيئة بقي **محصورًا في الإطار الإداري**، دون امتلاك أدوات تنفيذية أو موارد مالية كافية لإحداث تغيير ملموس على الأرض.

ثالثًا: دور المجتمع المدني والمبادرات الأهلية

في ظل قصور الاستجابتين الدولية والوطنية، برزت **المبادرات المجتمعية** كعامل أساسي في التخفيف من حدة الأزمة:

- مبادرات ذاتية لإزالة الأنقاض وترميم المنازل المتضررة جزئيًا.

- دعم مالي مباشر من فلسطيني الشتات لعائلاتهم داخل سورية.
- أنشطة تطوعية في مجالات الصحة، والتعليم، والدعم النفسي.

ورغم أهميتها، تبقى هذه الجهود **غير قادرة على تعويض غياب السياسات الشاملة**، وتعتمد على موارد محدودة واستمرارية غير مضمونة.

رابعًا: فجوات الاستجابة والتحديات القائمة

تكشف مجمل الاستجابات عن فجوات واضحة، أبرزها:

- غياب خطة دولية شاملة لإعادة إعمار المخيمات الفلسطينية.
- الاعتماد المفرط على الاستجابة الطارئة بدل الحلول المستدامة.
- تسييس التمويل الإنساني وتأثره بالاستقطابات الدولية.
- ضعف إشراك المجتمع الفلسطيني المحلي في تصميم البرامج وتحديد الأولويات.

الصورة لعيادة تابعة للأونروا في مخيم جرمانا

الأوضـاع الأمنيـة

شهدت المخيمات الفلسطينية في سوريا أوضاعاً أمنية متباينة، حيث تراوح الوضع بين الاستقرار الحذر والتدهور الأمني الخطير، واتخذ الوضع أشكالًا متعددة من الانفلات الأمني، وانتشار السلاح غير المنضبط، وازدياد الجرائم الجنائية، في ظل هشاشة المنظومة الأمنية وضعف آليات الحماية، ما انعكس بشكل مباشر على حياة المدنيين وأمنهم اليومي.

أولاً: انتشار السلاح المنفلت وإطلاق النار العشوائي

برزت ظاهرة **انتشار السلاح الفردي غير المرخص** كأحد أبرز التحديات الأمنية في المخيمات، لا سيما في مخيم الحسينية بريف دمشق، حيث طالب الأهالي الجهات المعنية بضبط السلاح العشوائي ومنع إطلاق النار في الهواء، خصوصًا خلال المناسبات الاجتماعية التي تزداد في فصل الصيف.

خروج النقاط الأمنية سابقًا أضعف السيطرة على الوضع، وأدى إلى تكرار حوادث إطلاق النار، ما جعل المدنيين عرضة للخطر، وأجبر كثيرين على تجنب الجلوس على أسطح منازلهم خوفًا من الرصاص الطائش، كما رصد **انتشار السلاح بين فتيان قاصرين** بدافع التفاخر، الأمر الذي هدد السلم الأهلي ويزيد احتمالات العنف غير المحسوب، ورغم محاولات متقطعة من الجهات الأمنية للحد من الظاهرة، إلا أن السلاح ما زال حاضرًا بقوة، مع مخاوف جدية من استخدامه في نزاعات عائلية أو خلافات فردية.

ثانياً: حوادث العنف المسلح والاشتباكات

سُجّلت خلال العام 2025 سلسلة **حوادث أمنية خطيرة** في عدد من المخيمات منها:

- **مخيم الحسينية** :شهد اشتباكات مسلحة، من بينها مواجهة مع تاجر مخدرات أثناء محاولة اعتقاله، وإلقاء قنبلة يدوية قرب تل الفخار، إضافة إلى اشتباك عائلي مع دورية أمنية.
- **مخيم حندرات – حلب** :تعرّض لاعتداء مسلح إثر خلاف شخصي تطور إلى هجوم جماعي باستخدام أسلحة رشاشة وقنبلة يدوية، ما أدى إلى إصابة أربعة مدنيين، قبل تدخل قوات الأمن واعتقال المتورطين.
- **مخيم خان الشيح** :شهد حوادث إطلاق نار كثيف، وإلقاء قنابل، وعمليات اغتيال، يُعتقد أن بعضها مرتبط بتصفية حسابات أو ردود فعل انتقامية على خلفية ارتباطات سابقة بالنظام السوري البائد، تسببت هذه الحوادث بحالة ذعر واسعة بين الأهالي، خاصة الأطفال، وعززت الشعور بانعدام الأمان داخل المخيمات.

ثالثاً: تصاعد الجرائم الجنائية (سرقة – تخريب – اعتداءات)

شهدت عدة مخيمات تصاعدًا ملحوظًا في **حوادث السرقة والتخريب**:

- **مخيم اليرموك** :تزايدت سرقات الدراجات النارية، وكابلات الكهرباء، ومواد البناء من المنازل قيد الترميم، ما هدد جهود إعادة الإعمار المحدودة.

- **مخيم النيرب** :تعرضت مقبرة المخيم لاعتداءات متكررة شملت سرقة معدات وتجهيزات وتخريب محتوياتها، في انتهاك لحرمة المكان.
- **مخيم جرمانا** :سجل ارتفاعًا خطيرًا في السرقات باستخدام الدراجات النارية، وعمليات دهس وسلب، ومحاولة اختطاف، إضافة إلى تزايد الجرائم في المناطق الطرفية ذات الإضاءة الضعيفة.

ويربط الأهالي هذه الجرائم بضعف الدوريات الأمنية، وانتشار السلاح، وتنامي ظاهرة تعاطي وتجارة المخدرات.

رابعاً: الخطف والابتزاز والجريمة المنظمة

سُجّلت خلال عام 2025 **حوادث خطف وابتزاز** طالت لاجئين فلسطينيين، كما في مخيم العائدين بحمص، حيث اختُطف شاب وطُلبت فدية مالية مقابل إطلاق سراحه، كما شهد مخيم جرمانا محاولة اختطاف فاشلة في وضح النهار، ما عكس **جرأة العصابات الإجرامية** وقدرتها على التحرك العلني، وتشير إفادات محلية إلى ارتباط بعض هذه الجرائم **بشبكات منظمة** تستفيد من حالة الفراغ الأمني والانهيار الاقتصادي.

خامساً: تدخلات أمنية جزئية وغير كافية

نفذت الجهات الأمنية عدة **حملات محدودة** شملت:

- مداهمات في مخيم النيرب أسفرت عن اعتقال أكثر من 20 شخصًا بتهم ترويج المخدرات.

- حملات في مخيم خان دنون لضبط الدراجات النارية المخالفة.
- تدخلات لفض اشتباكات في حندرات والرمل.

ورغم ترحيب شريحة من الأهالي بهذه الخطوات، إلا أن كثيرين اعتبروها **إجراءات مؤقتة** لا تعالج جذور الأزمة الأمنية، في ظل غياب استراتيجية شاملة لسحب السلاح، ومكافحة الجريمة، وحماية المدنيين.

الخلاصة العامة

صورة لحالات سرقة في أحد المخيمات الفلسطينية

يمكن توصيف الوضع الأمني في المخيمات الفلسطينية بسورية خلال عام 2025 بأنه **هش ومضطرب**، يتسم بتعدد مصادر الخطر، من انتشار السلاح والمخدرات، إلى الجريمة المنظمة، والاعتداءات المتكررة على المدنيين والبنية التحتية. ويجمع سكان المخيمات على أن استعادة الشعور بالأمان تتطلب:

- ضبط السلاح وحصره بيد الجهات النظامية.
- تعزيز الحضور الأمني.
- تفعيل دور اللجان المحلية والقضاء.
- معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الشباب نحو العنف.

وفي ظل غياب هذه المعالجة الشاملة، تبقى المخيمات عرضة لمزيد من الانفلات.

انتشار المخدرات

بينما يصارع اللاجئون الفلسطينيون في سورية للبقاء وسط أنقاض مخيماتهم، يتسلل "عدو خفي" ينهش في جسد المجتمع بصمت؛ حيث تحولت المخدرات من حالات فردية معزولة إلى ظاهرة تهدد بتفتيت النسيج الاجتماعي، وهي انعكاس صارخ لانهيار نفسي واقتصادي وأمني مركب.

تضافرت 3 عوامل رئيسية جعلت من المخيمات بؤرة لهذا الوباء:

1. **المحفز الاقتصادي (واقع الفقر المدقع):** يعيش 95 %من فلسطيني سورية تحت خط الفقر، هذا العجز المادي، مع تراجع دور الأونروا، دفع الشباب نحو التعاطي كهروب من الواقع أو الترويج كمصدر دخل وحيد.
2. **الندوب النفسية (صدمات الحرب):** أدى القصف، النزوح المتكرر، والقتل والاعتقال والخوف وفقدان الأحبة وغيرها، على يد النظام السوري البائد إلى انتشار اضطرابات، أصبحت المواد المخدرة علاجاً خاطئاً لتغييب الوعي ونسيان فظائع الحرب.
3. **الفراغ الثقافي والتعليمي:** ساهم التسرب المدرسي وانشغال الآباء بتوفير لقمة العيش في ضعف الرقابة الأسرية، وتوجه العديد من الشباب والأولاد للمخدرات.
4. **التراخي الأمني:** لم تشهد سورية حملات ذات أهمية لمحاربة المخدرات ومصدرها، ما انعكس ذلك على توفر المخدرات في المناطق والمخيمات الفلسطينية.

لم تتوقف الآثار عند الفرد، بل امتدت لتضرب كيان المجتمع:

- **تفكك الأسر** :سجل ارتفاعاً حاداً في حالات الطلاق والعنف المنزلي المرتبط بالإدمان.
- **الوفيات والانتحار** :رُصدت حالات انتحار ووفيات متكررة بجرعات زائدة.

- **تحول المخيم لبؤرة خوف** :زيادة معدلات السرقة والجرائم العشوائية لتأمين ثمن "الحبوب"، مما يمزق قيمة التكافل التي عُرفت بها المخيمات.

الخلاصة

قضية المخدرات في المخيمات هي "معركة وجودية" جديدة، لا يمكن مواجهة هذا الوباء بالشجب والاستنكار، بل بتحويل المخيم من مسرح لليأس إلى مركز لإعادة بناء الأمل والكرامة، وإنقاذ الشباب هو إنقاذ لقضية العودة ذاتها، فالمجتمع المغيّب بالسموم لا يمكنه المطالبة بحقوقه

الاعتقال والاختفاء القسري

أولاً: المعتقلون خلال 2025

كشف فريق الرصد في مجموعة العمل توثيقه (54) لاجئاً فلسطينياً تعرضوا للاعتقال داخل سورية وخارجها خلال العام 2025، بينهم من أطلق سراحه لاحقاً، وتوضح الإحصائيات اعتقال (9) لاجئين من قبل جهات خارج سوية، وكلهم من الذكور باستثناء لاجئة فلسطينية واحدة.

من جانب آخر أصدرت مجموعة العمل خلال العام 2025 تقريراً توثيقياً حول أعداد الذين تعرضوا للاعتقال والاختفاء القسري في عهد النظام السوري البائد، وارتفعت الأصوات المطالبة بالعدالة الانتقالية ودعم أسر المختفين قسرياً في سجون النظام البائد.

ثانياً: المعتقلون حسب الجهة

توضح بيانات مجموعة العمل أن 45 فلسطينياً من سورية اعتقلوا على يد الأمن العام السوري خلال عام 2025، وذلك لأسباب متعلقة بانتمائهم لمجموعات موالية للنظام السوري البائد أو لفصائل فلسطينية، و4 لاجئين اعتقلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي جنوب سورية، و3 على يد حرس الحدود الأردني، ولاجئ اعتقله الأمن العراقي، وآخر تعرض للاحتجاز في الولايات المتحدة الأمريكية.

الأمن الداخلي	الاحتلال الإسرائيلي	الأمن العراقي	حرس الحدود الأردني	الهجرة الأمريكية
45	4	1	3	1
83%	7%	2%	6%	2%

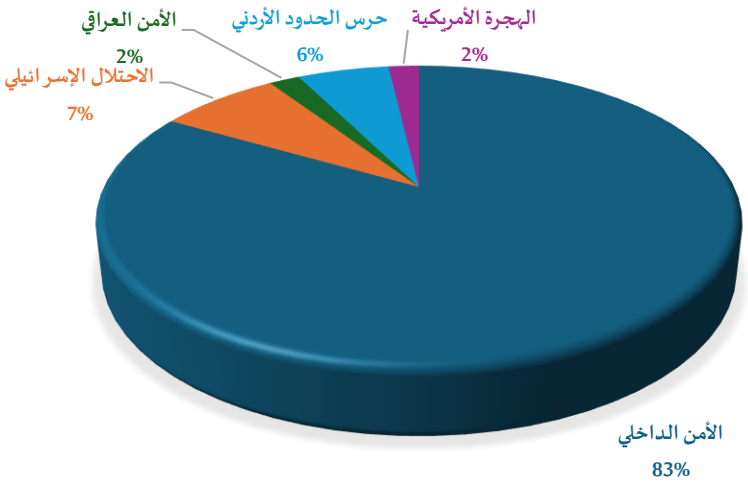

ثالثاً: المعتقلون حسب الانتماء

تبين إحصاءات مجموعة العمل أن (34) لاجئاً فلسطينياً تعرضوا للاعتقال في سورية لانتمائهم لفصائل فلسطينية أو مجموعات موالية للنظام البائد، ووفقاً للجدول اعتقل الأمن العام السوري عام 2025، (24) لاجئاً لتورطهم في العمل مع لواء القدس أو حركة "فلسطين حرة" أو لجان شعبية موالية للنظام البائد، و(4) كانوا يعملون مع الأمن العسكري للنظام البائد، و(6) كوادر من الفصائل الفلسطينية، في حين تم اعتقال 20 لاجئاً فلسطينياً داخل وخارج سورية بينهم مدنيون، وعدداً آخر لم تتضح أسباب الاعتقال.

الإنتماء	العدد	النسبة
الأمن العسكري	4	7%
القيادة العامة	3	6%
اللجان الشعبية	2	4%
الجهاد الاسلامي	2	4%
فلسطين حرة	1	2%
الصاعقة	1	2%
لواء القدس	21	39%
بدون انتماء	20	37%

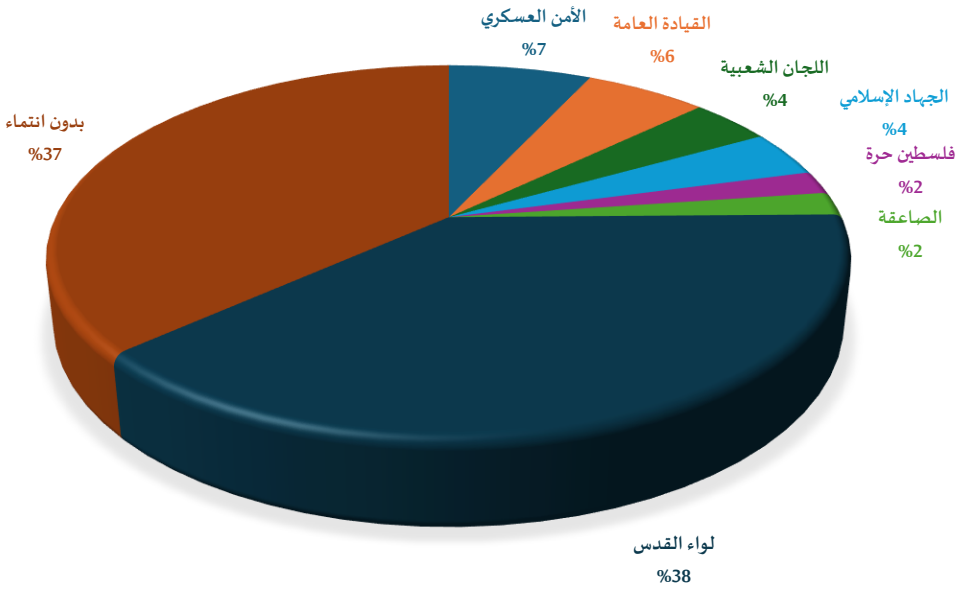

رابعاً: المعتقلون حسب الحالة

تظهر الإحصائيات الموثقة أن 35 فلسطينياً من سورية ما يزالوا قيد الاعتقال حتى كتابة هذا التقرير، و19 آخرين تم الإفراج عنهم، وتشير الإحصاءات إلى من بين من أفرج عنهم، 2 من عناصر القيادة العامة، و2 من كوادر الجهاد الإسلامي، و3 من لواء القدس، وواحد من الأمن العسكري التابع للنظام البائد.

قيد الإعتقال	إفراج
35	19
65%	35%

خامساً: المعتقلون حسب السكن

توضح الإحصائيات أن 18 ممن تعرضوا للاعتقال يسكنون في محافظة حلب، و10 في دمشق، و7 باللاذقية، و8 يسكنون جنوب سورية، و3 بريف دمشق.

القنيطرة	اللاذقية	حلب	درعا	دمشق	ريف دمشق
4	7	18	4	10	3
9%	15%	39%	9%	22%	7%

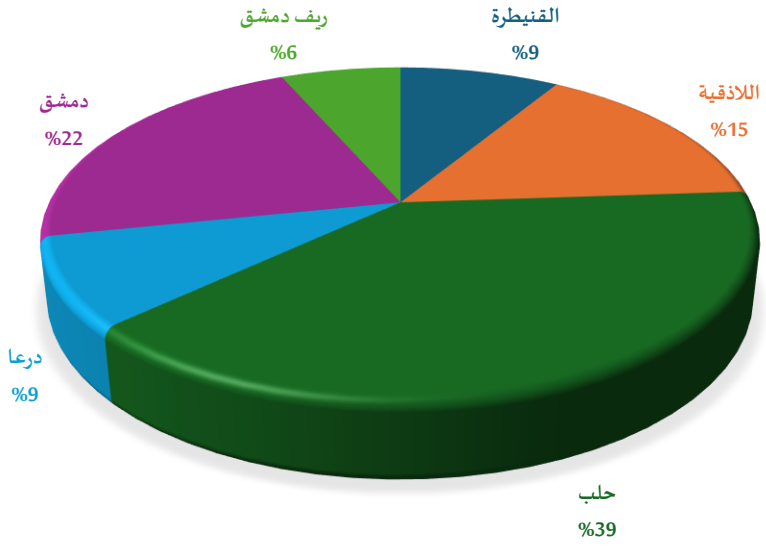

سادساً: المختفون قسرياً

- تعرض اللاجئون الفلسطينيون في سورية لانتهاكات مماثلة لسواهم خلال حقبة النظام السوري البائد من القتل والتعذيب إلى الاعتقال والاختفاء القسري خلال سنوات الثورة.

تقرير "الحصار الموجع": كشفت مجموعة العمل في تقريرها الإحصائي الذي صدر عام 2025 تحت عنوان "**الحصاد الموجع**" عن أرقام مروعة توثق حجم المأساة الإنسانية التي لحقت باللاجئين الفلسطينيين في سورية خلال سنوات الثورة السورية.

- وفقاً للأرقام التي قدمتها مجموعة العمل يبلغ العدد الإجمالي لمن **تعرض للاعتقال** منذ بدء الثورة السورية حتى سقوط النظام (7237) يتوزعون بين (6964) من الذكور و (273) من الإناث، ويشمل العدد المختفون قسراً وممن قضوا تحت التعذيب وممن أفرج عنه لاحقاً.

- تُشير البيانات إلى أن عدد **المختفين قسرياً** ممن وثقتهم المجموعة بلغ (6675) منهم (1305) معتقلاً قضوا نتيجة **التعذيب** في سجون النظام السوري البائد، في المقابل، سجل حالات إفراج قليلة نسبياً، حيث وثقت (562) معتقلاً فلسطينياً **أفرج عنهم** لاحقاً خلال الثورة السورية، ليصل العدد الإجمالي لمن تعرض للاعتقال (7237) لاجئاً فلسطينياً.
- عدد المعتقلين الصادم (6675) مقابل المفرج عنهم، يُشير إلى أن نسبة كبيرة جداً من المعتقلين الفلسطينيين لم تنجُ من وحشية التعذيب الذي مارسته الأجهزة الأمنية السورية، ويُلقي بظلال كثيفة على ظروف الاحتجاز والمعاملة التي تعرض لها "المختفون قسراً" الذي فقد الأمل بوجود أحد منهم حياً بعد سقوط النظام السوري البائد، ودخول المعتقلات والأجهزة الأمنية والإفراج عمن كان فيها معتقلاً.
- وفق **التحليل التفصيلي** حسب المخيمات يظهر أن **مخيم اليرموك** هو الأكثر تضرراً من حيث عدد ضحايا التعذيب في السجون، يليه **مخيم السيدة زينب** ثم **مخيم خان الشيح**.
- من حيث الانتماءات يشير تقرير المجموعة إلى أن 192 لاجئاً فلسطينياً تم اعتقالهم كانوا مصنفين حسب انتمائهم لفصائل مختلفة، وكان أبرزها كوادر من **حركة حماس**.
- يغطي التقرير تحليلاً مفصلاً لمسار المعاناة التي حوّلت المخيمات والتجمعات الفلسطينية إلى ساحات للقصف والاعتقال والتعذيب والاختفاء القسري، وتُقدم هذه الأرقام صورة قاتمة للمأساة التي عاشها اللاجئون الفلسطينيون، وتؤكد أن النزاع في سورية أثر عليهم بشكل مباشر وقاسٍ، كما تُشكل هذه البيانات دليلاً قوياً على الحاجة الماسة لتحقيق مستقل ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

سلسلة "وثائق إعدام" أعلنت مجموعة العمل في تشرين أول/ أكتوبر 2025 عن إطلاق سلسلة توثيقية بعنوان "وثائق إعدام"، وذلك بعد حصولها على أكثر من 275 وثيقة أصلية من أرشيف الثورة السورية، تكشف حقائق مؤلمة حول معتقلين فلسطينيين جرى إعدامهم شنقاً داخل سجن صيدنايا العسكري.

الوثائق وصلت للمجموعة عبر ضابط سابق في جيش النظام السوري البائد، وهي جزء من الأرشيف الرسمي للثورة السورية، وتتضمن قوائم وأسماء المعتقلين الفلسطينيين الذين قضوا تحت التعذيب أو نُفِّذ بحقهم حكم الإعدام.

ونشرت المجموعة العشرات من الوثائق بهدف تسليط الضوء على مصير الضحايا، وتوثيق الحقيقة، وحفظ الذاكرة الجماعية الفلسطينية–السورية.

الضحايا

وثقت مجموعة العمل 21 ضحية من اللاجئين الفلسطينيين السوريين قضوا لأسباب عديدة خلال العام 2025، وتظهر البيانات أن 12 ضحية منهم قضوا في سورية و9 آخرين قضوا خارج سورية، وجلّهم من الذكور.

أولاً: الضحايا حسب التصنيف

وثق فريق الرصد قضاء 12 مدنياً و9 عسكريين من فلسطيني سورية قضوا خلال عام 2025

مدني	عسكري
12	9
57%	43%

ثانياً: الضحايا حسب سبب الوفاة

كشفت بيانات مجموعة العمل قضاء 8 لاجئين فلسطينيين من سورية بقصف "إسرائيلي" و5 لاجئين في الاشتباكات وبطلق ناري، و7 قضوا بسبب اغتيال أو تفجير وواحد بجريمة قتل.

اشتباكات	رصاص	إغتيال	تفجير	جريمة	قصف إسرائيلي
3	2	3	4	1	8
14%	10%	14%	19%	5%	38%

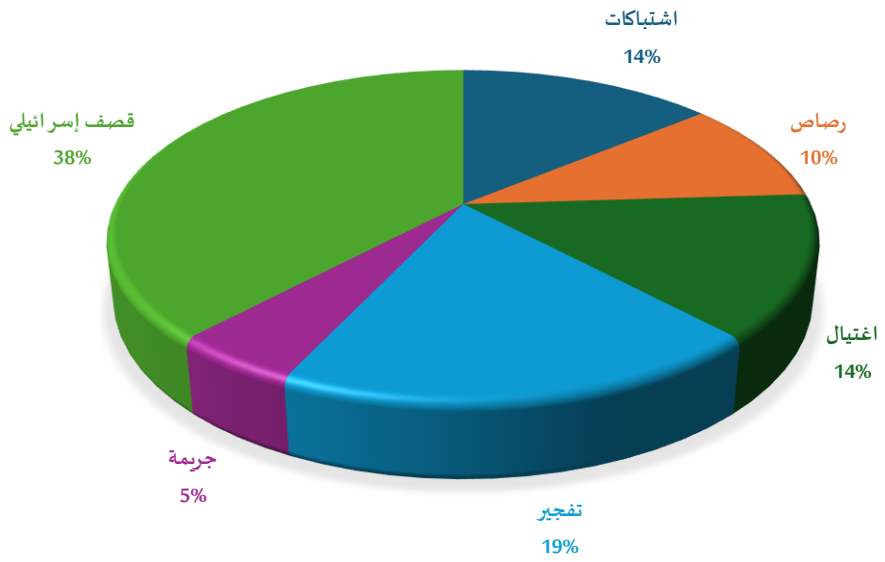

ثالثاً: الضحايا حسب مكان الحادث

تظهر الإحصائيات قضاء 9 لاجئين خارج سورية، 6 في جنوب لبنان، و3 في قطاع غزة، فيما قضى 12 لاجئاً في سورية موزعين بين محافظات اللاذقية ودرعا وحمص، وحلب، ودمشق، وريفها.

اللاذقية	جنوب لبنان	حلب	حمص	درعا	دمشق	ريف دمشق	غزة
3	6	1	2	3	2	1	3
14%	29%	5%	10%	14%	10%	5%	14%

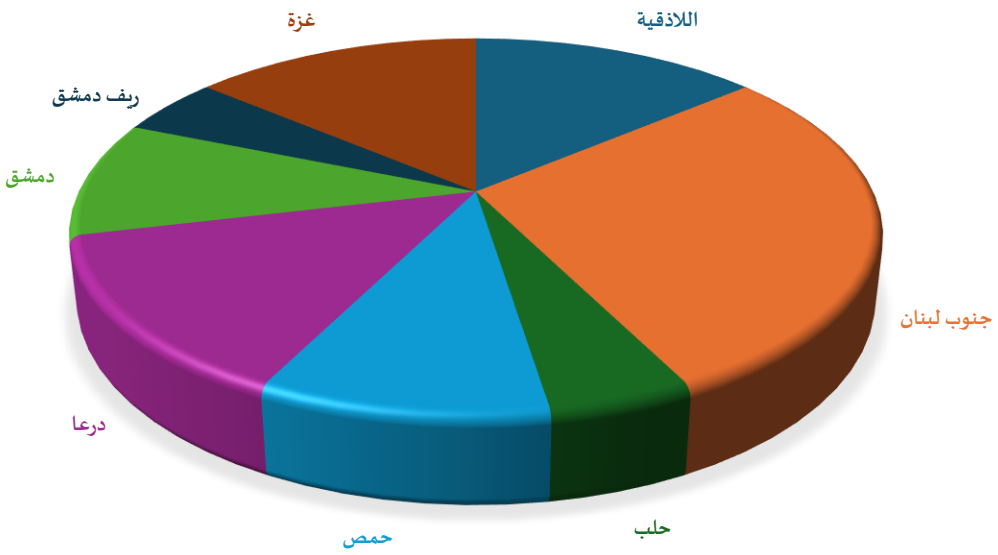

رابعاً: الضحايا حسب السكن

ومن حيث سكن الضحايا، تظهر البيانات الموثقة قضاء 10 لاجئين بريف دمشق و5 بدمشق وبقية الضحايا موزعين على المحافظات الأخرى.

اللاذقية	حلب	حمص	درعا	دمشق	ريف دمشق
1	1	1	3	5	10
5%	5%	5%	14%	24%	48%

التـوصيـات

أولاً : إلى الحكومة السورية والجهات الرسمية المعنية

- ضـمان أمن المخيمات الفلسـطينية، وضـبط انتشـار السـلاح العشـوائي، ومحاسـبة المتورطين في الجرائم والانتهاكات دون اسـتثناء، وملاحقة تجار المخدرات ومصـانعها ومروجيها.
- تهيئة بيئة آمنة للعودة الطوعية، ورفع القيود التي تعيق عودة الأهالي وتملكهم.
- الشـروع الجاد في إعادة إعمار المخيمات المدمرة، لا سـيما مخيمات اليرموك وحندرات ودرعا.
- حماية المرافق العامة والبنية التحتية، وضمان حق السكان في الخدمات الأساسية دون تمييز.

ثانياً: إلى وكالة الأونروا

- تعزيز حضـورها ودورها داخل سـورية، وتحسـين مسـتوى الخدمات الصحية والتعليمية والإغاثية والخدمية.
- وضـع خطط طوارئ خاصـة بالمخيمات الأشـد تضـرراً، وعدم ربط الدعم الإنسـاني بالاعتبارات السياسية أو التمويلية.

ثالثاً: إلى المجتمع الدولي والمنظمات الأممية

- الاعتراف بالوضع الخاص لفلسطيني سورية كلاجئين، وتوفير برامج حماية مخصصة لهم.
- زيادة التمويل المخصص للاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار، وضمان وصوله إلى مستحقيه.
- دعم مسارات العدالة الانتقالية والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في سورية.

رابعاً: إلى منظمات المجتمع المدني

- تعزيز برامج الدعم النفسي والاجتماعي والتوعوي، خاصة للأطفال والشباب المتأثرين بالعنف والانفلات الأمني ومدمني المخدرات.
- توثيق الانتهاكات ونشرها ضمن أطر قانونية وحقوقية، والمناصرة المستمرة لقضية فلسطيني سورية في المحافل الدولية.

الخاتمة

يُظهر واقع فلسطيني سورية خلال عام 2025 استمرار حالة اللا استقرار البنيوي التي تضرب مختلف جوانب حياتهم، في ظل ضعف توفير بيئة آمنة وكريمة للعودة، وتراجع مستويات الحماية، وتصاعد الانفلات الأمني داخل المخيمات، مقابل استجابة رسمية ودولية لا ترقى إلى حجم الانتهاكات والمعاناة القائمة.

إن استمرار التعامل مع قضية فلسطيني سورية كملف ثانوي أو إنساني مؤقت، بعيداً عن مقاربتها كقضية حقوقية تتطلب مساءلة وعدالة وجبر ضرر، يفاقم من هشاشة أوضاعهم، ويهدد السلم الأهلي داخل المخيمات والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

عام 2025 يظهر كمرحلة انتقالية للفلسطينيين في سورية، بين بقايا منازل مدمرة ومصالح إنسانية ومبادرات فردية، يقف الفلسطيني السوري عند مفترق طرق — إمّا أن يقوم المجتمع الدولي والجهات الوطنية بخطوات منسقة تُعيد الحياة الكريمة لهؤلاء النازحين، أو أن تتواصل موجة التهميش التي تزيد من هروب العائلات والضغط على الشتات، توثيق الحالات، تمويل الاستجابة، ودعم البنية الحقيقية للخدمات هي المفاتيح التي قد تحدد مستقبل الشعب الفلسطيني في سورية في السنوات المقبلة.

وعليه، يؤكد هذا التقرير أن أي مقاربة مستقبلية جادة يجب أن تنطلق من ضمان الحقوق الأساسية، وتوفير الحماية القانونية، وتهيئة شروط العودة الآمنة والطوعية، بعيداً عن سياسات الإهمال أو الحلول الشكلية.

86-90 Paul Street, London, EC2A 4NE, UK

+442039293884

www.actionpal.org.uk

info@actionpal.org.uk